مفاهيم

قرآنية، عقائدية، أخلاقية

٦

صيانة القرآن من التحريف

المرجع الديني

السيد كمال الحيدري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

فهرس الكتاب

تمهيد ٧

معنى التحريف ٨

شهادات أعلام مدرسة أهل البيت ١٢

أدلّة القائلين بعدم التحريف

١. دليل التحدّي القرآني ٢١

٢. دليل التعهّد الربّاني ٢٩

٣. الأدلّة الروائية ٣٧

أدلّة القائلين بالتحريف

الوجه الأوّل: تماثل الأُمم ٤٣

الوجه الثاني: المصحف الذي جمعه الإمام عليّ..... ٤٧

الوجه الثالث: روايات التحريف..... ٥١

المقام الأوّل: سند الروايات ٥٣

المقام الثاني: مضمون الروايات..... ٥٥

الصنف الأوّل: الروايات الدالّة على التحريف بعينه ٥٥

الصنف الثاني: الروايات الدالّة على ذكر بعض أسماء الأئمّة في

القرآن ٥٨
الإقراء ٦٠
التأويل ٦٥
التنزيل ٦٥
ذكر الأئمّة في القرآن بالنعوت والأوصاف ٧٢
الصنف الثالث: روايات الفساطيط ٧٧
الوجه الرابع: جمعه من قِبل غير المعصوم ٨٣
جمع القرآن في عهد أبي بكر ٨٤
جمع القرآن في عهد عثمان..... ٩٠
الفرق بين الجمعين..... ٩٤
موقف الطباطبائي في مسألة جمع القرآن ٩٦
موقف الطباطبائي في مسألة ترتيب السور القرآنية ١٠٠
موقف الطباطبائي في مسألة ترتيب الآيات القرآنية ١٠١
أدلّة القائلين بتوقيفيّة ترتيب الآيات ١٠٤
موقف القائلين بأنّ القرآن جمع في عهد النبيّ الأكرم..... ١١٠
دور أبي بكر وعثمان في جمع القرآن..... ١٢٤
توقيفيّة ترتيب السور والآيات ١٣٠

تمهيد

«حفل التاريخ الفكري للمسلمين باشتباك البُعدين العلمي والآيديولوجي على مستوى قضايا مهمّة قرآنية وغير قرآنية، على النحو الذي تغلّبت فيه بواعث الصراع الآيديولوجي ذي الصبغة السياسية أو المذهبية، واستطاعت أن تجمّد روح البحث العلمي في هذه القضايا وتغيّبها أو تدفع بها إلى الهامش على أقلّ التقدير.

ربما كان الصراع الذي احتدم حول خلق القرآن، وفيما إذا كان كلام الله محدثاً أم قديماً هو المثال الأبرز الذي يكشف عن تغذية أروقة السياسة لمادّة الاختلاف العلمي حيال هذا الموضوع، لما يخدم متبنّياتها الآيديولوجية واختياراتها الاجتماعية والثقافية.

بيدَ أنّه بالتأكيد لم يكن المثال الوحيد، إذ برزت إلى جوار ذلك وقبله وبعده أمثلة كثيرة، لعلّ من أهمّها موضوعة التحريف، التي هي واحدة من أبرز المسائل التي دخلت مضمار الصراع الآيديولوجي بوجهيه السياسي والمذهبي على مرّ تاريخ المسلمين، وهي لا تزال حين تُثار تثار بدوافع التحيّز السياسي والمواجهة المذهبية، أكثر من كونها مسألة تتطلّب الدراسة الهادئة والبحث العلمي المحايد النزيه.

إلاّ أنّ ذلك لا يعني خلوّها من الأساس العلمي بقدر ما يعني تغليب دوافع الصراع السياسي والمذهبي على وجهها العلمي، بحيث اكتسبت أبعاداً مضخّمة لم تكن لتتحقّق لولا تلك الدوافع، حتّى أنّها لو تُركت وشأنها لأمكن حسمها بقليل من الجهد العلمي ومن دون ضجيج»[١].

لذا قال بعض الأعلام المعاصرين: «وشبهة التحريف بعد هذا من الشبه التي لا تستحقّ أن يُطال فيها الحديث لكونها شبهة في مقابل البديهة»[٢].

معنى التحريف

قال السيّد الخوئي: «يُطلق لفظ التحريف ويُراد منه عدّة معان على سبيل الاشتراك، فبعض منها واقع في القرآن باتّفاق المسلمين، وبعضٌ منها لم يقع فيه باتّفاق منهم أيضاً، وبعض منها وقع الخلاف بينهم، وإليك تفصيل ذلك:

الأوّل: (نقل الشيء عن موضعه وتحويله إلى غيره) ومنه قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ (النساء: ٤٦).

ولا خلاف بين المسلمين في وقوع مثل هذا التحريف في كتاب

---

(١) فهم القرآن: ص٥٢٧.

(٢) الأصول العامّة للفقه المقارن: ص١١٤.

الله، فإنّ كلّ من فسّر القرآن بغير حقيقته وحمله على غير معناه فقد حرّفه. وترى كثيراً من أهل البدع والمذاهب الفاسدة قد حرّفوا القرآن بتأويلهم آياته على آرائهم وأهوائهم.

وقد ورد المنع عن التحريف بهذا المعنى، وذُمّ فاعله في عدّة من الروايات؛ منها رواية الكافي بإسناده عن الإمام الباقر عليه السلام أنّه كتب في رسالته إلى سعد الخير: **وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده، فهم يروونه ولا يرعونه، والجهّال يعجبهم حفظهم للرواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية...**[1].

الثاني: (النقص أو الزيادة في الحروف أو في الحركات، مع حفظ القرآن وعدم ضياعه، وإن لم يكن متميّزاً في الخارج عن غيره).

والتحريف بهذا المعنى واقع في القرآن قطعاً، فقد أثبتنا لك فيما تقدّم عدم تواتر القراءات، ومعنى هذا أنّ القرآن المنزّل إنّما هو مطابق لإحدى القراءات، وأمّا غيرها فهو إمّا زيادة في القرآن وإمّا نقيصة فيه.

الثالث: (النقص أو الزيادة بكلمة أو كلمتين، مع التحفّظ على نفس القرآن المنزّل).

---

(١) الفروع من الكافي: ج٨ ص٥٣، رسالة الإمام الباقر عليه السلام إلى سعد الخير.

والتحريف بهذا المعنى قد وقع في صدر الإسلام وفي زمن الصحابة قطعاً، ويدلّنا على ذلك إجماع المسلمين على أنّ عثمان أحرق جملة من المصاحف وأمر ولاته بحرق كلّ مصحف غير ما جمعه، وهذا يدلّ على أنّ هذه المصاحف كانت مخالفة لما جمعه، وإلاّ لم يكن هناك سبب موجب لإحراقها، وقد ضبط جماعة من العلماء موارد الاختلاف بين المصاحف، منهم عبد الله بن أبي داود السجستاني، وقد سمّى كتابه هذا بكتاب المصاحف.

على ذلك فالتحريف واقع لا محالة إمّا من عثمان أو من كتّاب تلك المصاحف، لكنّا سنبيّن بعد هذا ـ إن شاء الله تعالى ـ أنّ ما جمعه عثمان كان هو القرآن المعروف بين المسلمين الذي تداولوه عن النبيّ صلى الله عليه وآله يداً بيد، فالتحريف بالزيادة والنقيصة إنّما وقع في تلك المصاحف التي انقطعت بعد عهد عثمان، وأمّا القرآن الموجود فليس فيه زيادة ولا نقيصة.

وجملة القول: إنّ من يقول بعدم تواتر تلك المصاحف ـ كما هو الصحيح ـ فالتحريف بهذا المعنى وإن كان قد وقع عنده في الصدر الأوّل إلاّ أنّه انقطع في زمان عثمان، وانحصر المصحف بما ثبت تواتره عن النبيّ صلى الله عليه وآله.

وأمّا القائل بتواتر المصاحف بأجمعها فلابدّ له من الالتزام بوقوع التحريف بالمعنى المتنازع فيه في القرآن المنزّل وبضياع شيء منه.

الرابع: (التحريف بالزيادة والنقيصة في الآية والسورة مع التحفّظ على القرآن المنزّل، والتسالم على قراءة النبيّ صلى الله عليه وآله إيّاها).

والتحريف بهذا المعنى أيضاً واقع في القرآن قطعاً. فالبسملة ـ مثلاً ـ ممّا تسالم المسلمون على أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قرأها قبل كلّ سورة غير سورة التوبة، وقد وقع الخلاف في كونها من القرآن بين علماء السنّة، فاختار جمعٌ منهم أنّها ليست من القرآن، بل ذهبت المالكية إلى كراهة الإتيان بها قبل قراءة الفاتحة في الصلاة المفروضة، إلاّ إذا نوى به المصلّي الخروج من الخلاف، وذهبت جماعة أخرى إلى أنّ البسملة من القرآن.

وأمّا الشيعة فهم متسالمون على جزئية البسملة من كلّ سورة غير سورة التوبة، واختار هذا القول جماعة من علماء السنّة أيضاً.

إذاً فالقرآن المنزّل من السماء قد وقع فيه التحريف يقيناً بالزيادة أو بالنقيصة.

الخامس: (التحريف بالزيادة بمعنى أنّ بعض المصحف الذي بأيدينا ليس من الكلام المنزّل). والتحريف بهذا المعنى باطل بإجماع المسلمين، بل هو ممّا علم بطلانه بالضرورة.

السادس: (التحريف بالنقيصة، بمعنى أنّ المصحف الذي بأيدينا لا يشتمل على جميع القرآن الذي نزل من السماء، فقد ضاع

بعضه على الناس). والتحريف بهذا المعنى هو الذي وقع فيه الخلاف فأثبته قوم ونفاه آخرون»[١].

شهادات أعلام مدرسة أهل البيت

أجمعت كلمة المحقّقين من علماء مدرسة أهل البيت عليهم السلام على رفض احتمالالتحريف بالمعنيالمختلف فيه، وفيما يلي بيان لأهمّ كلماتهم:

١ ـ الشيخ الصدوق

قال الشيخ محمّد بن علي بن بابويه الملقّب بالصدوق (ت:٣٨١هـ): «اعتقادنا أنّ القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيّه محمّد صلى الله عليه وآله هو ما بين الدفّتين، وهو ما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك.... ومن نسب إلينا أنّا نقول أنّه أكثر من ذلك، فهو كاذب»[٢].

٢ ـ الشريف المرتضى

وقال عليّ بن الحسين الموسوي المعروف بعَلَم الهُدى (ت: ٤٣٦هـ) في رسالته الجوابية الأولى عن المسائل الطرابلسيات: «إنّ العلم بصحّة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار

---

(١) البيان في تفسير القرآن: ص١٩٧.

(٢) الاعتقادات للصدوق: ص٨٤ .

والوقائع العظام والكتب المشهورة وأشعار العرب المسطورة، فإنّ العناية اشتدّت والدواعي توفّرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حدّ لم يبلغه فيما ذكرناه، لأنّ القرآن معجزة النبوّة ومأخذ العلوم الشرعيّة والأحكام الدينيّة، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية، حتّى عرفوا كلّ شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيّراً ومنقوصاً، مع العناية الصادقة والضبط الشديد»[١].

٣ ـ الشيخ الطوسي

وقال أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي الملقّب بشيخ الطائفة (ت: ٤٦٠ هـ) في مقدّمة تفسيره: «وأمّا الكلام في زيادته ونقصانه فممّا لا يليق به أيضاً؛ لأنّ الزيادة فيه مُجمعٌ على بطلانها، والنقصان منه فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه، وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا»[٢].

٤ ـ الشيخ الطبرسي

وهكذا قال أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت: ٥٤٨ هـ) في مقدّمة تفسيره: «ومن ذلك: الكلام في زيادة القرآن ونقصانه فإنّه لا يليق بالتفسير، فأمّا الزيادة منه فمجمع على

---

(١) الذخيرة: ص٣٦١.

(٢) التبيان في تفسير القرآن: ج١ ص٣، مقدّمة المؤلّف.

بطلانه، وأمّا النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامّة أنّ في القرآن تغييراً ونقصاناً، والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه»[١].

٥ ـ الشيخ كاشف الغطاء

وقال الشيخ جعفر كاشف الغطاء (ت: ١٢٢٨ هـ) في كتاب القرآن: «المبحث السابع: في زيادته (القرآن): لا زيادة فيه من سورة ولا آية من بسملة وغيرها لا كلمة ولا حرف، وجميع ما بين الدفّتين ممّا يُتلى كلام الله تعالى بالضرورة من المذهب بل الدِّين وإجماع المسلمين وإخبار النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة الطاهرين عليهم السلام وإن خالف بعض من لا يعتدّ به...

المبحث الثامن: في نقصه: لا ريب في أنّه محفوظ من النقصان بحفظ الملك الديّان، كما دلَّ عليه صريح القرآن وإجماع العلماء في جميع الأزمان ولا عبرة بالنادر، وما ورد من أخبار النقيصة تمنع البديهة من العمل بظاهرها، ولا سيّما ما فيه من نقص ثلث القرآن أو كثير منه، فإنّه لو كان ذلك لتواتر نقله لتوفّر الدواعي عليه، ولاتّخذه غير أهل الإسلام من أعظم المطاعن على الإسلام وأهله..»[٢].

---

(١) مجمع البيان في تفسير القرآن: ج١ ص٣٠، الفنّ الخامس من المقدّمة.

(٢) كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغرّاء: ص٢٩٨ ـ ٢٩٩، كتاب القرآن

٦ ـ الفيض الكاشاني

وقال المحدِّث العارف المحقّق محمّد بن الحسن المشتهر بالفيض الكاشاني (ت: ١٠٩٠هـ) في المقدّمة السادسة التي وضعها في مقدّمات تفسيره بعد نقل روايات توهم وقوع التحريف في كتاب الله: «ويرد على هذا كلّه إشكال وهو أنّه على هذا التقدير لم يبق لنا اعتماد على شيء من القرآن؛ إذ على هذا يحتمل كلّ آية منه أن يكون محرّفاً ومغيّراً ويكون على خلاف ما أنزل الله، فلم يبق لنا في القرآن حجّة أصلاً، فتنتفي فائدته وفائدة الأمر باتّباعه والوصيّة بالتمسّك به، إلى غير ذلك.

وأيضاً قال الله عزّوجلّ: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ ...﴾ (فصّلت: ٤١ ـ ٤٢) وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩)، فكيف يتطرّق إليه التحريف والتغيير؟

وأيضاً قد استفاض عن النبيّ صلىالله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام حديث عرْضالخبر المرويّ على كتابالله ليُعلم صحّته بموافقته له وفساده بمخالفته. فإذا كان القرآن الذي بأيدينا محرّفاً فما فائدة العرض، مع أنّ خبر التحريف مخالف لكتاب الله

من كتاب الصلاة، المبحث السابع والثامن.

مكذّب له، فيجب ردّه والحكم بفساده أو تأويله»[١].

هكذا تمتدّ القائمة لتستوعب عدداً كبيراً من أعلام هذه المدرسة، قديماً وحديثاً وعلى مختلف الاتّجاهات، نشير إلى بعضهم فيما يلي:

٧ ـ السيّد الشريف الرضيّ (ت: ٤٠٦هـ).

٨ ـ الشيخ المفيد (ت: ٤١٣هـ).

٩ ـ أبو الفتوح الرازي (ت: ٥٥٦هـ).

١٠ ـ قطب الدِّين الراوندي (ت: ٥٧٣هـ).

١١ ـ ابن شهرآشوب المازندراني (ت: ٥٨٨هـ).

١٢ ـ ابن إدريس الحلّي (ت: ٥٩٨هـ).

١٣ ـ السيّد ابن طاووس (ت: ٦٦٤هـ).

١٤ ـ أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي (ت: ٧٢٦هـ).

١٥ ـ المقداد السيوري (ت: ٨٢٦هـ).

١٦ ـ الشيخ علي عبد العالي الكركي العاملي، الملقّب بالمحقّق الثاني (ت: ٩٤٠هـ).

١٧ ـ المحقّق المولى أحمد الأردبيلي (ت: ٩٩٣هـ).

١٨ ـ الشهيد السيّد قاضي نور الله التستري (ت: ١٠١٩هـ).

---

(١) تفسير الصافي: ج١ ص٤٦، المقدّمة السادسة.

١٩ ـ شيخ الإسلام محمّد بن الحسين الحارثي الشهير ببهاء الدِّين العاملي (ت:١٠٣٠هـ).

٢٠ ـ الفاضل التوني الملاّ عبدالله البشروي الخراساني (ت: ١٠٧١هـ).

٢١ ـ الشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي (ت: ١١٠٤هـ).

٢٢ ـ السيّد محسن الأعرجي الكاظمي (ت: ١٢٢٧هـ).

٢٣ ـ المحقّق المتتبّع السيّد محمد جواد الحسيني العاملي (ت: ١٢٢٨هـ).

٢٤ ـ السيّد محمد الطباطبائي (ت: ١٢٤٢هـ).

٢٥ ـ السيّد حسن الكوهكمري(ت: ١٢٩٩هـ).

٢٦ ـ الشيخ محمد حسن الأشتياني (ت: ١٣١٩هـ).

٢٧ ـ العلاّمة الشيخ محمد جواد البلاغي (ت: ١٣٥٢هـ).

٢٨ ـ السيّد محسن الأمين العاملي (ت: ١٣٧١هـ).

٢٩ ـ العلاّمة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء (ت: ١٣٧٣هـ).

٣٠ ـ السيّد شرف الدِّين العاملي (ت: ١٣٧٧هـ).

٣١ ـ العلاّمة الشيخ عبد الحسين أحمد الأميني (ت: ١٣٩٠هـ).

٣٢ ـ العلاّمة السيّد محمد حسين الطباطبائي (ت: ١٤٠٢هـ)[1].

---

(١) يمكن مراجعة كلمات هؤلاء الأعلام في: صيانة القرآن من التحريف ،

وخير ما نختم به هذه الشهادات ما ذكره عَلَمان من أعلامنا المعاصرين:

قال السيّد الخوئي: «وجملة القول إنّ المشهور بين علماء الشيعة ومحقّقيهم، بل المتسالم عليه بينهم هو القول بعدم التحريف»[١].

وقال السيّد الخميني: «إنّ الواقف على عناية المسلمين بجمع الكتاب وحفظه وضبطه، قراءةً وكتابةً يقف على بطلان تلك المزعمة، وأنّه لا ينبغي أن يركن إليه ذو مسكة...

إلى أن قال: إنّ الكتاب العزيز هو عين ما بين الدفّتين، لا زيادة فيه ولا نقصان، وإنّ الاختلاف في القراءات أمرٌ حادث ناشٍ عن اختلاف الاجتهادات، من غير أن يمسّ جانب الوحي الذي نزل به الروح الأمين على قلب سيّد المرسلين...»[٢].

تأليف: المحقّق الشيخ محمد هادي معرفة، تحقيق: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المقدّسة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ: ص٥٩ ـ ٩٢؛ سلامة القرآن من التحريف وتفنيد الافتراءات على الشيعة الإمامية، تأليف: الدكتور فتح الله المحمّدي (نجّار زادگان) أستاذ مساعد في العلوم الإسلامية بجامعة طهران، ١٤٢٤هـ: ص١٣٥ ـ ١٥٤.

(١) البيان في تفسير القرآن: ص٢٠١.

(٢) تهذيب: ج٢ ص١٦٥.

أدلة القائلين بعدم التحريف

- دليل التحدّي القرآني
- دليل التعهّد الربّاني
- الأدلّة الروائية

أدلة القائلين بعدم التحريف

١. دليل التحدّي القرآني

يمكن بيان هذا الدليل ـ الذي ذكره الطباطبائي ـ لإثبات عدم وقوع التحريف في القرآن من خلال مقدّمات:

المقدّمة الأولى: من ضروريات التاريخ أنّ النبيّ العربيّ محمّداً صلى الله عليه وآله جاء قبل أربعة عشر قرناً، وادّعى النبوّة وانتهض للدعوة وآمن به أُمّة من العرب وغيرهم، وأنّه جاء بكتاب سمّاه القرآن ونسبه إلى ربّه، وقد تضمّن أُسس المعارف الإلهيّة وكليّات الشريعة التي كان يدعو إليها، وكان يتحدّى به ويعدّه آية لنبوّته، وأنّ القرآن الموجود اليوم بأيدينا هو القرآن الذي جاء به وقرأه على الناس المعاصرين له ـ في الجملة ـ بمعنى أنّه لم يضع من أصله بأن يفقد كلّه ثمّ يوضع كتاب آخر يشابهه في نظمه أو لا يشابهه ويُنسب إليه ويشتهر بين الناس بأنّه القرآن النازل على النبيّ صلى الله عليه وآله.

فهذه حقائق لا يرتاب في شيء منها إلاّ مُصاب في فهمه، ولا احتمل بعض ذلك أحد من الباحثين في مسألة التحريف من الفريقين.

وإنّما احتمل بعض من قال بالتحريف بزيادة شيء يسير كالجملة أو الآية أو النقص أو التغيير في جملة أو آية في كلماتها أو إعرابها، وأمّا جلّ الكتاب الإلهي فهو على ما هو في عهد النبيّ صلى الله عليه وآله لم يضع ولم يُفقد.

المقدّمة الثانية: إنّا نجد القرآن يتحدّى بأوصاف ترجع إلى عامّة آياته، ونجد ما بأيدينا من القرآن ـ أعني ما بين الدفّتين ـ واجداً لما وصف به من أوصاف تحدّى بها من غير أن يتغيّر في شيء منها أو يفوته ويُفقد.

التحدّي بالبلاغة

تحدّى القرآن العرب بالبلاغة والفصاحة؛ قال تعالى: ﴿**أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللهِ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ * فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللهِ وَأَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ**﴾ (هود: ١٣ ـ ١٤).

وقال: ﴿**أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ**﴾ (يونس: ٣٨ ـ ٣٩).

والآية أيضاً مكّية وفيها التحدّي بالنظم والبلاغة، فإنّ ذلك هو الشأن الظاهر من شؤون العرب المخاطبين بالآيات يومئذ،

فالتاريخ لا يرتاب أنّ العرب العرباء بلغت من البلاغة في الكلام مبلغاً لم يذكره التاريخ لواحدة من الأُمم المتقدّمة عليهم والمتأخّرة، ووطئوا موطئاً لم تطأه أقدام غيرهم في كمال البيان وجزالة النظم ووفاء اللفظ ورعاية المقام وسهولة المنطق.

وقد تحدّاهم القرآن بكلّ تحدّ ممكن ممّا يثير الحميّة ويوقد نار الأنفة والعصبية، وحالهم في الغرور ببضاعتهم والاستكبار عن الخضوع للغير في صناعتهم ممّا لا يرتاب فيه. وقد طالت مدّة التحدّي وتمادى زمان الاستنهاض فلم يجيبوه إلاّ بالتجافي، ولم يزدهم إلاّ العجز، ولم يكن منهم إلاّ الاستخفاء والفرار، كما قال تعالى: ﴿**أَلاَ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلاَ حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ**﴾ (هود: ٥).

وقد مضى من القرون والأحقاب ما يبلغ أربعة عشر قرناً ولم يأت بما يناظره آت ولم يعارضه بشيء إلاّ أخزى نفسه وافتضح في أمره.

التحدّي بعدم الاختلاف فيه

قال تعالى: ﴿**أَ فَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَ لَوْ كانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً**﴾ (النساء: ٨٢).

من الضروري أنّ هذه النشأة هي نشأة المادّة، والقانون الحاكم فيها قانون التحوّل والتكامل، فما من موجود من الموجودات التي هي أجزاء هذا العالم إلاّ وهو متدرّج الوجود متوجّه من الضعف

إلى القوّة ومن النقص إلى الكمال في ذاته وفي جميع توابع ذاته ولواحقه من الأفعال والآثار، ومن جملتها الإنسان الذي لا يزال يتحوّل ويتكامل في وجوده وأفعاله وآثاره التي منها آثاره التي يتوسّل إليها بالفكر والإدراك. فما من إنسان إلاّ وهو يرى كلّ يوم أنّه أعقل من أمس، وأنّ ما ينشئه من عمل أو صنعة أو ما أشبه ذلك أو يدبّره من رأي أو نظر أو نحوهما أخيراً أحكم وأمتن ممّا أتى به أوّلاً، حتّى العمل الواحد الذي فيه شيء من الامتداد الوجودي كالكتاب يكتبه الكاتب والشعر يقوله الشاعر والخطبة يخطبها الخطيب، وهكذا يجد عند الإمعان آخره خيراً من أوّله وبعضه أفضل من بعض.

فالواحد من الإنسان لا يسلم في نفسه وما يأتي به من العمل من الاختلاف وليس هو بالواحد والاثنين من التفاوت والتناقض، بل الاختلاف الكثير، وهذا ناموس كلّي جار في الإنسان وما دونه من الكائنات الواقعة تحت قانون التحرّك والتكامل العامّين، لا ترى واحداً من هذه الموجودات يبقى آنين متوالين على حال واحد، بل لايزال يختلف ذاته وأحواله.

وهذا الكتاب جاء به النبيّ صلى الله عليه وآله وقرأه على الناس قطعاً قطعاً في مدّة ثلاث وعشرين سنة في أحوال مختلفة وشرائط متفاوتة في مكّة والمدينة، في الليل والنهار، والحضر

السفر، والحرب والسلم، في يوم العسرة وفي يوم الغلبة ويوم الأمن ويوم الخوف، ولإلقاء المعارف الإلهية من المبدأ والمعاد والخلق والإيجاد، ثمّ الفضائل العامّة الإنسانية، ثمّ القوانين الاجتماعية والفردية الحاكمة في البشر جميعاً حكومة لا يشذّ منها دقيق ولا جليل، ثمّ القصص والعبر والمواعظ، ولا يوجد فيها أيّ اختلاف، لا اختلاف التناقض بأن ينفي بعضها بعضاً أو يتدافعا، ولا اختلاف التفاوت بأن تتفاوت الآيتان من حيث تشابه البيان أو متانة المعاني والمقاصد، فيكون البعض أحكم تبياناً وأشدّ ركناً، فالآية تفسّر الآية، والبعض يبيّن البعض، والجملة تصدّق الجملة كما قال عليّ عليه السلام: «**ينطق بعضه ببعض ويشهد بعضه على بعض**». ولو كان من عند غير الله لاختلف النظم في الحسن والبهاء والقول في الشداقة والبلاغة والمعنى من حيث الفساد والصحّة ومن حيث الإتقان والمتانة.

التحدّي بالعلم

وقد تحدّى بالعلم والمعرفة خاصّة بقوله تعالى: ﴿**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ**﴾ (النحل: ٨٩)، وقوله: ﴿**وَلاَ رَطْب وَلاَ يَابِس إِلاَّ فِي كِتَاب مُبِين**﴾ (الأنعام: ٥٩)، إلى غير ذلك من الآيات...

فإنّ الإسلام كما يعلمه ويعرفه كلّ من سار على تعليماته من

كلّياته التي أعطاها القرآن وجزئيّاته التي أرجعها إلى النبيّ صلى الله عليه وآله بنحو قوله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (الحشر: ٧)، وقوله: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ﴾ (النساء: ١٠٥)، وغير ذلك متعرّض للجليل والدقيق من المعارف الإلهيّة (الفلسفية) والأخلاق الفاضلة والقوانين الدينيّة الفرعية من عبادات ومعاملات وكلّ ما يمسّه فعل الإنسان وعمله، كلّ ذلك على أساس الفطرة وأصل التوحيد بحيث ترجع التفاصيل إلى أصل التوحيد بالتحليل وينقلب توحيده الخالص بالتركيب إلى أعيان ما أفاده من التفاصيل.

التحدّي بالإخبار عن الغيب

وقد تحدّى بالإخبار عن الغيب بآيات كثيرة:

منها: إخباره بقصص الأنبياء السالفين وأُممهم كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلاَ قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا﴾ (هود: ٤٩)، وقوله تعالى بعد قصّة يوسف: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾ (يوسف: ١٠٢)، وقوله تعالى في قصّة مريم: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلاَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ (آل عمران: ٤٤)، وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ

مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ (مريم: ٣٤)، إلى غير ذلك من الآيات، حيث يورد قصصهم ويفصّل القول فيها على ما يليق بطهارة الدِّين ويناسب ساحة النبوّة وخلوصها للعبودية والطاعة، وكلّما طبّقنا قصّة من القصص القرآنية على ما يماثلها ممّا ورد في العهدين انجلى ذلك أحسن الانجلاء.

ومنها: الإخبار عن الحوادث المستقبلة كقوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بِضْعِ سِنِينَ...﴾ (الروم ٢ ـ ٤) ، وقوله تعالى في رجوع النبيّ صلى الله عليه وآله إلى مكّة بعد الهجرة: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ﴾ (القصص: ٨٥)، وقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لاَ تَخَافُونَ﴾ (الفتح: ٢٧)، وآيات أُخر كثيرة في وعد المؤمنين ووعيد كفّار مكّة ومشركيها.

المقدّمة الثالثة: يصف القرآن نفسه بأوصاف زاكية جميلة كما يصف نفسه بأنّه نور وأنّه هاد يهدي إلى صراط مستقيم وإلى الملّة التي هي أقوم، ونجد ما بأيدينا من القرآن لا يفقد شيئاً من ذلك ولا يهمل من أمر الهداية والدلالة شيئاً.

ومن أجمع الأوصاف التي يذكرها القرآن لنفسه أنّه «ذكر الله» فإنّه يذكّر به تعالى بما أنّه آية دالّة عليه حيّة خالدة، وبما أنّه يصفه بأسمائه

الحُسنى وصفاته العُليا، ويصف سنّته في الصنع والإيجاد، ويصف ملائكته وكتبه ورسله، ويصف شرائعه وأحكامه، ويصف ما ينتهي إليه أمر الخلقة وهو المعاد ورجوع الكلّ إليه سبحانه، وتفاصيل ما يؤول إليه أمر الناس من السعادة والشقاء والجنّة والنار.

ففي جميع ذلك ذكر الله وهو الذي يرومه القرآن بإطلاق القول بأنّه ذكر، ونجد ما بأيدينا من القرآن لا يفقد شيئاً من معنى الذكر.

ولكون الذكر من أجمع الصفات في الدلالة على شؤون القرآن، عبّر عنه بالذكر في الآيات التي أخبر فيها عن حفظه القرآن عن البطلان والتغيير والتحريف كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لاَ يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِناً يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ * إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيد﴾ (فصّلت: ٤٠ ـ ٤٢)، فذَكَر تعالى أنّ القرآن من حيث هو ذِكْر لا يغلبه باطل ولا يدخل فيه، حالاً ولا في مستقبل الزمان، لا بإبطال ولا بتغيير أو تحريف يوجب زوال ذِكريّته عنه.

وكقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩)، فقد أطلق الذكْر وأطلق الحفظ، فالقرآن محفوظ بحفظ الله عن كلّ زيادة ونقيصة وتغيير في اللفظ أو في الترتيب يزيله عن الذكْرية

ويبطل كونه ذكْر الله سبحانه بوجه.

خلاصة الدليل المتقدّم

إنّ القرآن أنزله الله على نبيّه ووصفه في آيات كثيرة بأوصاف خاصّة، لو كان تغيّر في شيء من هذه الأوصاف بزيادة أو نقيصة أو تغيير في لفظ أو ترتيب مؤثّر فقَدَ آثار تلك الصفة قطعاً، لكنّا نجد القرآن الذي بأيدينا واجداً لآثار تلك الصفات المعدودة على أتمّ ما يمكن وأحسن ما يكون، فلم يقع فيه تحريف يسلبه شيئاً من صفاته، فالذي بأيدينا منه هو القرآن المنزّل على النبيّ صلى الله عليه وآله بعينه، فلو فرض سقوط شيء منه أو تغيّر في إعراب أو حرف أو ترتيب، وجب أن يكون في أمر لا يؤثّر في شيء من أوصافه (كالإعجاز وارتفاع الاختلاف والهداية والنورية والذكرية والهيمنة على سائر الكتب السماوية إلى غير ذلك) وذلك كاختلاف في نقطة أو إعراب ونحوها[1].

٢. دليل التعهّد الربّاني

قال تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩).

قال الطباطبائي في ذيل هذه الآية: «والمعنى أنّ هذا الذكْر لم

---

(١) يمكن مراجعة هذا الدليل في: الميزان في تفسير القرآن : ج١٢ ص١٠٤ـ ١٠٧، وكذلك: ج١ ص٦٢ ـ ٧٣.

تأت به أنت من عندك حتّى يعجزوك ويبطلوه بعنادهم وشدّة بطشهم وتتكلّف لحفظه ثمّ لا تقدر، وليس نازلاً من عند الملائكة حتّى يفتقر إلى نزولهم وتصديقهم إيّاه، بل نحن أنزلنا هذا الذكر إنزالاً تدريجيّاً، وإنّا له لحافظون بما له من صفة الذكْر بما لنا من العناية الكاملة به.

فهو ذكرٌ حيّ خالد مصون من أن يموت ويُنسى من أصله، مصون من الزيادة عليه بما يبطل به كونه ذكْراً، مصون من النقص كذلك، مصون من التغيير في صورته وسياقه بحيث يتغيّر به صفة كونه ذكراً لله مبيِّناً لحقائق معارفه.

فالآية تدلّ على كون كتاب الله محفوظاً من التحريف بجميع أقسامه من جهة كونه ذكراً لله سبحانه، فهو ذكر حيّ خالد»[1].

وقال ابن عاشور التونسي: «وشمل حفظه الحفظ من التلاشي، والحفظ من الزيادة والنقصان فيه، بأن يسّر تواتره وأسباب ذلك، وسلّمه من التبديل والتغيير حتّى حفظته الأُمّة عن ظهور قلوبها من حياة النبيّ صلى الله عليه وآله، فاستقرّ بين الأُمّة بمسمع من النبيّ صلى الله عليه وآله وصار حفّاظه بالغين عدد التواتر في كلّ مصر.

---

(١) الميزان في تفسير القرآن: ج١٢ ص١٠١.

وقد حكى عيّاض ـ في المدارك ـ أنّ القاضي إسماعيل بن إسحاق بن حمّاد المالكي البصري سُئل عن السرّ في تطرّق التغيير للكتب السالفة وسلامة القرآن من طرق التغيير له، فأجاب: بأنّ الله أوكل للأحبار حفظ كتبهم فقال: ﴿بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللهِ... ﴾ (المائدة: ٤٤) وتولّى حفظ القرآن الكريم بذاته تعالى فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩).[١]

وقد أُورد على هذا الاستدلال عدّة إشكالات:

الإشكال الأوّل: إنّه لا دليل على كون المراد من الحفظ فيها هو الحفظ عن التلاعب والتغيير والتبديل، بل يحتمل وجهين:

أوّلاً: أن يكون المراد من الحفظ هو العلم. فمعنى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾: إنّا له لعالمون. فلا دلالة فيها حينئذ على عدم التحريف بوجه، ولا تعرّض له من هذه الحيثيّة، وقد ذكر هذا الاحتمال المحقّق القمّي قدّس سرّه في كتاب «قوانين».

ثانياً: إنّه على تقدير كون المراد من الحفظ هو الصيانة، لكن يحتمل أن يكون المراد هو صيانته عن القدح فيه وعن إبطال ما يشتمل عليه من المعاني العالية والمطالب الشامخة والتعاليم الجليلة.

والجواب: أمّا عن الاحتمال الذي ذكره القمّي، فهو وضوح

---

(١) التحرير والتنوير: ج١٣ ص١٧.

عدم كون الحفظ ـ لغةً وعرفاً ـ بمعنى العلم؛ فإنّ المراد منه هو الصيانة، وأين هو من العلم بمعنى الإدراك والاطّلاع، ومجرّد الاحتمال إنّما يقدح في الاستدلال إذا كان احتمالاً عقلائياً منافياً لانعقاد الظهور للفظ، ومن الواضح عدم ثبوت هذا النحو من الاحتمال في المقام.

وأمّا عن الاحتمال الثاني؛ فلانّ صيانته عن القدح إن أُريد بها حفظه من قدح الكفّار والمعاندين، فلا ريب في بطلان ذلك، لأنّ قدح هؤلاء في القرآن ومحاولة إبطال قواعده وأحكامه فوق حدّ الإحصاء. وإن أريد أنّ القرآن رصين المعاني، قويّ الاستدلال، مستقيم الطريقة، وأنّه لهذه الجهات ونحوها أرفع مقاماً من أن يصل إليه قدح القادحين وريب المرتابين، فهو صحيح، لكن ليس هذا من الحفظ بعد التنزيل كما تقوله الآية، لأنّ القرآن بما له من الميزات حافظٌ لنفسه، وليس محتاجاً إلى حافظ آخر، وهو غير مفاد الآية الكريمة؛ لأنّها تضمّنت حفظه بعد التنزيل.

بتعبير آخر: مآل ما ذُكر إلى أنّ القرآن حافظ لنفسه بنفسه؛ لاستحكام حقائقه ومتانة معانيه وعلوّ مقاصده، والآية تدلّ على افتقاره إلى حافظٍ غيره وهو الله الذي أنزله، فأين هذا من ذاك؟

الإشكال الثاني: إنّ الذكر هو الرسول صلى الله عليه وآله، فقد

ورد استعمال الذكر فيه في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَنزَلَ اللهُ إِلَيْكُمْ ذِكْراً * رَسُولاً يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللهِ مُبَيِّنَاتٍ﴾ (الطلاق: ١٠ ـ ١١). فيكون مرجع الضمير في قوله «له» هو الرسول صلى الله عليه وآله، والمعنى: وإنّا لمحمّد صلى الله عليه وآله لحافظون، وهو قول الفراء، وقوّى ابن الأنباري هذا القول[1].

إلاّ أنّ هذا الاحتمال غير تامّ؛ لأنّ المراد بالذكر هو القرآن في كلتا الآيتين؛ بقرينة التعبير بالتنزيل والإنزال، ولو كان المراد هو الرسول لكان المناسب أن يأتي بلفظ الإرسال أو ما يقاربه في المعنى. على أنّ هذا الاحتمال لو تمَّ في آية سورة الطلاق كما هو الظاهر منها، فلا يتمّ في آية الحفظ لكونها مسبوقة بما يدلّ على أنّ المراد به هو الكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ * لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلاَئِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنْ الصَّادِقِينَ * مَا نُنَزِّلُ الْمَلاَئِكَةَ إِلاَّ بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذاً مُنْظَرِينَ﴾ (الحجر: ٦ ـ ٨).

فكأنّ هذه الآية وقعت جواباً عن قولهم وافترائهم، وهو أنّ المجنون لا يمكن له حفظ الذكر ولا يليق بأن ينزل عليه، فأجابهم الله تبارك وتعالى بأنّ التنزيل إنّما هو فعل الله وهو الحافظ له عن التحريف والتغيير ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩).

---

(١) التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: ج١٩ ص١٢٧.

الإشكال الثالث: إنّ مدّعي التحريف في القرآن يحتمل وجود التحريف في هذه الآية نفسها، لأنّها بعض آيات القرآن، فلا يكون الاستدلال بها صحيحاً حتّى يثبت عدم التحريف، فلو أردنا أن نثبت عدم التحريف بها، كان ذلك من الدور الباطل.

وقد أُجيب عن ذلك بجوابين:

الأوّل: إنّ هذه الشبهة إنّما تستحكم لو عُزلت العترة الطاهرة عن الخلافة الإلهية، ولم يُعتمد على أقوالهم وأفعالهم، وأمّا من يرى أنّهم حجج الله على خلقه، وأنّهم قرناء الكتاب في وجوب التمسّك، وآمن بإمضائهم للكتاب الموجود، فإنّه يرتفع هذا الإشكال عنه؛ لأنّ دلالة هذه الآيات على عدم التحريف في القرآن تتوقّف على كونها غير محرّفة، وكونها غير محرّفة ثبت بإمضاء أهل البيت عليهم السلام لها على ما هي عليه، فهي حجّة في مدلولها، ومدلولها ظاهر في عدم تحريف القرآن، ولا يتوقّف على عدم التحريف في القرآن، ومتى اختلف الموقوف عن الموقوف عليه ارتفع الدور.

وإمضاء أهل البيت عليهم السلام للقرآن المتداول ضروريّ كما سنقف عليه في البحوث اللاحقة.

الثاني: إنّ الاستدلال بهذه الآية إن كان في مقابل من يدّعي

التحريف في موارد مخصوصة، وهي الموارد التي دلّت عليها روايات التحريف، فلا مجال للمناقشة فيه، لعدم كون آية الحفظ من تلك الموارد على اعترافه؛ لوضوح أنّه لم ترد رواية تدلّ على وقوع التحريف في آية الحفظ أصلاً.

وإن كان في مقابل من يدّعي التحريف في القرآن إجمالاً، بمعنى أنّ كلّ آية عنده محتملة لوقوع التحريف فيها، وسقوط القرينة الدالّة على خلاف ظاهرها عنها، فتارةً يقول القائل بهذا النحو من التحريف بحجّية ظواهر الكتاب مع وصف التحريف، وأُخرى لا يقول بذلك، بل يرى أنّ التحريف مانع عن بقاء ظواهر الكتاب على الحجّية وجواز الأخذ والتمسّك بها، ويعتقد أنّ الدليل على عدم الحجّية هو وقوع التحريف نفسه.

فعلى الأوّل، لا مجال للمناقشة في الاستدلال بآية الحفظ على عدم التحريف؛ لأنّه بعدما كانت الظواهر باقية على الحجّية، ووقوع التحريف غير مانع عن اتّصاف الظواهر بهذا الوصف ـ كما هو المفروض ـ نأخذ بظاهر آية الحفظ، ونستدلّ به على العدم، كما هو واضح.

وعلى الثاني الذي هو عبارة عن مانعيّة التحريف عن العمل بالظواهر والأخذ بها، فإن كان القائل بالتحريف مدّعياً للعلم به والقطع بوقوعه في القرآن إجمالاً، وكون كلّ آية محتملة لوقوع

التحريف فيها، فالاستدلال بآية الحفظ لا يضرّه، ولو كان ظاهرها باقياً على وصف الحجّية، لأنّ ظاهر الكتاب إنّما هو حجّة بالإضافة إلى من لا يكون عالماً بخلافه؛ ضرورة أنّه من جملة الأمارات الظنّية المعتبرة، وشأن الأمارات اختصاص حجّيتها بخصوص الجاهل بمقتضاها، وأمّا العالم بالخلاف المتيقّن له فلا معنى لحجّية الأمارة بالإضافة إليه، فخبر الواحد مثلاً الدالّ على وجوب صلاة الجمعة إنّما يعتبر بالنسبة إلى من لا يكون عالماً بعدم الوجوب، وأمّا بالإضافة إلى العالم فلا مجال لاعتباره بوجه، فظاهر آية الحفظ على تقدير حجّيته أيضاً إنّما يجدي لمن لا يكون عالماً بالتحريف، والبحث في المقام إنّما هو مع غير العالم.

وإن كان القائل به لا يتجاوز عن مجرّد الاحتمال، ولا يكون عالماً بوقوع التحريف في الكتاب بل هو شاكّ، فنقول: مجرّد احتمال وقوع التحريف ولو في آية الحفظ أيضاً لا يمنع عن الاستدلال بها؛ لعدم التحريف، كيف وكان الدليل على عدم حجّية الظواهر والمانع عنها هو التحريف؟ فمع عدم ثبوته واحتمال وجوده وعدمه كيف يرفع اليد عن الظاهر ويحكم بسقوطه عن الحجّية، بل اللازم الأخذ به والحكم على طبق مقتضاه الذي عرفت أنّ مرجعه إلى عدم تحقّق التحريف بوجه،

ولا يستلزم ذلك تحقّق الدور الباطل، ضرورة أنّ سقوط الظاهر عن الحجّية فرع تحقّق التحريف وثبوته، وقد فرضنا أنّ الاستدلال إنّما هو في مورد الشكّ وعدم العلم، ومن الواضح أنّ الشكّ فيه لا يوجب سقوط الظاهر عن الحجّية ما لم يثبت وقوعه.

٣. الأدلّة الروائية

ويدلّ على عدم التحريف أيضاً ما يلي:

• الأخبار الكثيرة المرويّة عن النبيّ صلى الله عليه وآله من طرق الفريقين الآمرة بالرجوع إلى القرآن عند الفتن وفي حلّ عُقد المشكلات.

• وكذا حديث الثقلين المتواتر من طرق الفريقين: «**إنّي تارك فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدي أبداً**».

فإنّ القول بالتحريف يستلزم عدم إمكان التمسّك بالكتاب، مع أنّ الحديث يدلّ على إمكانه إلى يوم القيامة، ونفي الضلال أبداً عمّن تمسّك به.

• وكذا الروايات المستفيضة بل المتواترة الواردة عن النبيّ صلى الله عليه وآله والعترة الطاهرة عليهم السلام الدالّة على عَرْض الروايات والأخبار المرويّة عنهم على الكتاب، والأخذ بما

وافقه منها، وطرح ما خالفه، وأنّه زخرف، وأنّه ممّا لم يصدر منهم، ونحو ذلك.

وما ذكره بعض الأعلام من أنّ ذلك في الأخبار الفقهيّة، ومن الجائز أن نلتزم بعدم وقوع التحريف في خصوص آيات الأحكام، ولا ينفع سائر الآيات، مدفوع بأنّ أخبار العَرْض مطلقة، فتخصيصها بالأخبار الفقهية تخصيص من غير مخصّص.

على أنّ لسان أخبار العَرْض كالصريح أو هو صريح في أنّ الأمر بالعَرْض إنّما هو لتمييز الصدق من الكذب، والحقّ من الباطل، ومن المعلوم أنّ الدسّ والوضع غير مقصورين على أخبار الفقه، بل الدواعي إلى الدسّ والوضع في المعارف الاعتقادية وقصص الأنبياء والأُمم الماضية وأوصاف المبدأ والمعاد أكثر وأوفر، ويؤيّد ذلك ما بأيدينا من الإسرائيليّات وما يحذو حذوها ممّا أمْر الجعْل فيه أوضح وأبين.

• وكذا الأخبار التي تتضمّن تمسّك أئمّة أهل البيت عليهم السلام بمختلف الآيات القرآنية في كلّ باب على ما يوافق القرآن الموجود عندنا، حتّى في الموارد التي فيها آحاد من الروايات بالتحريف. وهذا أحسن شاهد على أنّ المراد في كثير من روايات التحريف من قولهم عليهم السلام: (كذا نزل) هو التفسير بحسب التنزيل في مقابل البطن والتأويل.

• وكذا الروايات الواردة عن أمير المؤمنين عليّ وسائر الأئمّة من ذرّيته عليهم السلام، في أنّ ما بأيدي الناس قرآنٌ نازلٌ من عند الله سبحانه، وإن كان غير ما ألّفه عليّ عليه السلام من المصحف، ومن هذا الباب قولهم عليهم السلام لشيعتهم: «**اقرؤوا كما قرأ الناس**».

«ومقتضى هذه الروايات أن لو كان القرآن الدائر بين الناس مخالفاً لما ألّفه عليّ عليه السلام في شيء، فإنّما يخالفه في ترتيب السور أو في ترتيب بعض الآيات التي لا يؤثّر اختلال ترتيبها في مدلولها شيئاً، ولا في الأوصاف التي وصف الله سبحانه بها القرآن النازل من عنده ما يختلّ به آثارها.

فمجموع هذه الروايات على اختلاف أصنافها يدلّ دلالة قاطعة على أنّ الذي بأيدينا من القرآن هو القرآن النازل على النبيّ صلى الله عليه وآله من غير أن يفقد شيئاً من أوصافه الكريمة وآثارها وبركاتها»[1].

---

(١) الميزان في تفسير القرآن: ج١٢ ص١٠٨.

أدلة القائلين بالتحريف

- الوجه الأوّل: تماثل الأُمم
- الوجه الثاني: المصحف الذي جمعه الإمام عليّ
- الوجه الثالث: روايات التحريف

المقام الأوّل: سند الروايات

المقام الثاني: مضمون الروايات

الإقراء

التأويل

- الوجه الرابع: جمعه من قِبل غير المعصوم

أدلة القائلين بالتحريف

استدلّ القائلون بوقوع التحريف على نحو النقيصة بوجوه، أهمّها:

الوجه الأوّل: تماثل الأُمم

ورد في روايات كثيرة من طرق الفريقين أنّه يقع في هذه الأُمّة ما وقع في الأمم السابقة حذو النعل بالنعل والقذّة بالقذّة، وقد حرّف بنو إسرائيل كتاب نبيّهم على ما يصرّح به القرآن والروايات، فلابدّ أن يقع نظيره في هذه الأُمّة، فيحرِّفوا كتاب ربّهم وهو القرآن الكريم.

• ففي صحيح البخاري: عن أبي سعيد الخدري عن النبيّ صلّى الله عليه وآله قال: **لتتبعُنّ سنن من كان قبلكم شبراً شبراً، وذراعاً بذراع، حتّى لو دخلوا جُحر ضبٍّ تبعتموهم** . قلنا: يارسول الله: اليهود والنصارى؟ قال: **فَمَن؟**[1].

والرواية مستفيضة مرويّة في جوامع الحديث عن عدّة من الصحابة كأبي هريرة وعبد الله بن عمر وابن عبّاس وحذيفة وعبد

---

(١) صحيح البخاري: حديث ٧٣٢٠، وأخرجه مسلم في صحيحه: حديث ٢٦٦٩.

الله بن مسعود وسهل بن سعد وعمر بن عوف وعمرو بن العاص وشدّاد بن أوس والمستورد بن شدّاد في ألفاظ متقاربة.

• وهذه الرواية مرويّة مستفيضة من طرق الشيعة عن عدّة من أئمّة أهل البيت عليهم السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله كما في تفسير القمّي: «عنه صلى الله عليه وآله: «**لتركبنّ سبيل من كان قبلكم حذو النعل بالنعل والقذّة بالقذّة، لا تخطئون طريقهم ولا تخطئ شبر بشبر وذراع بذراع، وباع بباع، حتّى أن لو كان من قبلكم دخل حُجر ضبّ لدخلتموه** . قالوا: اليهود والنصارى تعني يا رسول الله؟ قال: **فمَنْ أعني؟ لتنقضنّ عُرى الإسلام عروة عروة، فيكون أوّل ما تنقضون من دينكم الأمانة، وآخره الصلاة**»[1] .

والجواب عن ذلك: إنّ أصل الأخبار القاضية بمماثلة الحوادث الواقعة في هذه الأُمّة لما وقع في الأُمم السابقة ممّا لا ريب فيه، وهي متظافرة، لكن هذه الروايات لا تدلّ على المماثلة من جميع الجهات.

توضيح ذلك: إنّ هذه الكلّية المنقولة عن النبيّ صلى الله عليه وآله التي هي العمدة في الاستدلال، إن كانت بنحو تقبل التخصيص ولا تكون آبية عنه كسائر العمومات الواردة في سائر الموارد القابلة للتخصيص وعروض الاستثناء بالإضافة إلى بعض

---

(١) تفسير القمّي: ج٢ ص٤١٣.

أفرادها، فلا مانع حينئذ من أن يكون ما قدّمناه من الأدلّة على عدم التحريف في القرآن المجيد، بمنزلة الدليل المخصّص للعام، ويكون مقتضى الرواية بعد التخصيص، وقوع جميع ما وقع في الأُمم السابقة في هذه الأُمّة إلاّ التحريف الذي قام الدليل على عدمه فيها.

وإن كان بنحو يكون سياقها آبياً عن التخصيص، ويؤيّده قوله صلى الله عليه وآله: «**حتّى أن لو كان من قبلكم دخل جُحر ضبّ لدخلتموه**» فيردّه ـ مضافاً إلى مخالفته لصريح القرآن الكريم ﴿**وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ**﴾ (الأنفال: ٣٣) الذي دلّ على عدم وقوع التعذيب مع كون النبيّ في المسلمين ووجوده بينهم، والضرورة قاضية بوقوع التعذيب في بعض الأُمم السالفة مع كون نبيّهم فيهم ـ أنّ كثيراً من الوقائع التي حدثت في الأُمم السالفة لم يصدر مثلها في هذه الأُمّة، كعبادة العجل، وتيه بني إسرائيل أربعين سنة، وغَرْق فرعون وأصحابه، ومُلك سليمان للإنس والجنّ، ورفْع عيسى إلى السماء، وموت هارون ـ وهو وصيّ موسى ـ قبل موت موسى نفسه، وإتيان موسى بتسع آيات بيّنات، وولادة عيسى من غير أب، ومسْخ كثير من السابقين قردة وخنازير، وغير ذلك من الوقائع التي لم يحدث مثلها في هذه الأُمّة، وبعضها غير قابل للحدوث فيما بعد من الأزمنة أيضاً، كما هو واضح لا يخفى.

على ذلك: لابدّ من ارتكاب خلاف الظاهر في هذه الروايات، وحملها على إرادة المشابهة في بعض الوجوه، كأن يُقال: إنّه يكفي في وقوع التحريف في هذه الأُمّة عدم اتّباعهم لحدود القرآن، وعدم رعايتهم لأحكامه وحدوده وقوانينه وشرائعه، وهذا أيضاً نوع من التحريف. كما أنّ الاختلاف والتفرّق بين الأُمّة وانشعابها إلى مذاهب مختلفة، وافتراقها إلى ثلاث وسبعين فرقة ـ كما افترقت النصارى إلى اثنتين وسبعين، واليهود إلى إحدى وسبعين على ما هو مقتضى الروايات الكثيرة[1] بل المتواترة الدالّة على هذا المعنى ـ يعدّ تحريفاً أيضاً، لأجل استناد كلّ منهم إلى القرآن الذي فسّروه بالرأي، واعتمادهم على الأخبار الواردة في تفسير الآيات من غير العَرْض على الكتاب وتمييز الصحيح منها من السقيم.

ويؤكّد ذلك ما رواه أبو واقد الليثي: «إنّ رسول الله صلّى الله عليه [وآله]: لمّا خرج إلى حُنين مرّ بشجرة للمشركين يُقال لها ذات أنواط يعلّقون عليها أسلحتهم، فقالوا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال النبيّ صلّى الله عليه [وآله]: **سبحان الله! هذا كما قال قوم موسى: اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة. والذي نفسي بيده لتركبنّ سنّة من كان قبلكم**»[2].

---

(١) الخصال، للشيخ الصدوق: ج٢ ص٥٨٥.

(٢) جامع الترمذي: كتاب الفتن، باب ما جاء «لتركبنّ سنن من كان قبلكم»

فإنّ هذه الرواية صريحة في أنّ الذي يقع في هذه الأُمّة شبيه بما وقع في تلك الأُمم من بعض الوجوه[١].

الوجه الثاني: المصحف الذي جمعه الإمام عليّ

روى الفريقان أنّ الإمام أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام اعتزل الناس بعد رحلة النبيّ صلى الله عليه وآله ولم يرتد إلاّ للصلاة حتّى جمع القرآن ثمّ حمله إلى الناس وأعلمهم أنّه القرآن الذي أنزله الله على نبيّه صلى الله عليه وآله وقد جمعه. فردّوه واستغنوا عنه بما جمعه لهم زيد بن ثابت. ولو لم يكن بعض ما فيه مخالفاً لبعض ما في مصحف زيد لم يكن لحمله إليهم وإعلامهم ودعوتهم إليه وجه. والروايات الدالّة على ذلك كثيرة:

• منها رواية احتجاج عليّ عليه السلام على جماعة من المهاجرين والأنصار قال:

«يا طلحة إنّ كلّ آية أنزلها الله تعالى على محمّد صلى الله عليه وآله عندي بإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخطّ يدي، وتأويل كلّ آية أنزلها الله تعالى

الحديث: ٢١٨٠.

(١) يمكن مراجعة هذا الوجه وجوابه التفصيلي في مدخل التفسير: ص٢٣٣ ـ ٢٣٧؛ البيان في تفسير القرآن: ص٢٢٠؛ الميزان في تفسير القرآن: ج١٢ ص١١٨.

على محمّد صلى الله عليه وآله، وكلّ حلال أو حرام أو حدّ أو حكم أو شيء تحتاج إليه الأُمّة إلى يوم القيامة، فهو عندي مكتوب بإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخطّ يدي، حتّى أرش الخدش...»[1].

• ومنها ما في احتجاجه عليه السلام على الزنديق من أنّه: «أتى بالكتاب كُملاً مشتملاً على التأويل والتنزيل، والمحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ، لم يسقط منه حرف ألف ولا لام، فلم يقبلوا ذلك»[2].

• وما رواه الكافي بإسناده عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: «**ما يستطيع أحدٌ أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن كلّه، ظاهره وباطنه، غير الأوصياء**»[3].

والجواب عن ذلك: «إنّ جمعه عليه السلام القرآن وحمْله إليهم وعَرْضه عليهم لا يدلّ على مخالفة ما جمعه لما جمعوه في شيء من الحقائق الدينية الأصلية أو الفرعية إلاّ أن يكون في شيء من ترتيب السور أو الآيات من السور التي نزلت نجوماً بحيث لا يرجع إلى مخالفة في بعض الحقائق الدينيّة. ولو كان كذلك لعارضهم بالاحتجاج ودافع فيه ولم يقنع بمجرّد إعراضهم عمّا

---

(١) مقدّمة تفسير البرهان، الفصل الأوّل، في بيان نبذ ممّا ورد في جمع القرآن: ص٦٦.

(٢) تفسير الصافي، المقدّمة السادسة.

(٣) أصول الكافي، باب أنّه لم يجمع القرآن إلاّ الأئمّة، ج١ ص٢٢٨، ح ٢.

جمعه واستغنائهم عنه كما روي عنه عليه السلام في موارد شتّى، ولم ينقل عنه عليه السلام فيما روي من احتجاجاته أنّه قرأ في أمر ولايته ولا غيرها آية أو سورة تدلّ على ذلك، وجبههم على إسقاطها أو تحريفها»[1].

لذا قال بعض الأعلام المعاصرين: «الظاهر أنّ تلك الإضافات والزوائد لا تكون جزءًا للقرآن، وإطلاق (التنزيل) عليها لا يدلّ على كونها من القرآن؛ لعدم اختصاص هذا الوصف بالقرآن، وكان المتعارف نزول بعض الأمور بعنوان التوضيح والتفسير للقرآن، وكان بعض الكتّاب يكتبه مع القرآن من دون علامة، لكونهم آمنين من الالتباس، ولأجله حكي أنّ ابن مسعود قرأ وأثبت في مصحفه: (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربّكم في موسم الحجّ).

وحكي عن ابن الجزري أنّه قال: ربّما يدخلون التفسير في القراءات إيضاحاً وبياناً؛ لأنّهم متحقّقون لما تلقّوه عن النبيّ قرآناً، فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه.

وحينئذ فالظاهر أنّ الإضافات الواقعة في مصحف عليّ عليه السلام كانت من هذا القبيل، وأنّ امتيازه إنّما هو من جهة اشتماله

---

(١) الميزان في تفسير القرآن: ج١٢ ص١١٦.

على جميع ما نزل بهذا العنوان من دون أن يشذّ عنه شيء، وهذا بخلاف سائر المصاحف»[١].

ويؤيّده التأمّل في بعض الروايات المتقدّمة الواردة في هذا الشأن الدالّ على أنّ التنزيل والتأويل والمحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ، وظاهره وباطنه، كلّها عند الامام عليّ. فإنّ مقالته عليه السلام أنّ عنده القرآن كلّه، وإن كانت ظاهرة في لفظ القرآن ومشعرة بوقوع التحريف فيه، لكن تقييدها بقوله: «ظاهره وباطنه» يفيد أنّ المراد هو العلم بجميع القرآن من حيث معانيه الظاهرة بالنسبة إلى الفهم المتعارف، ومعانيه المستبطنة بالنسبة إلى الفهم العادي، وكذا قوله في بعض الروايات: «وما جمعه وحفظه» حيث قيّد الجمع بالحفظ.

وهذا ما أكّدته جملة من كلمات أعلام الفريقين، نذكر منها ما يلي:

• قال الشيخ المفيد: «وحُذف (من المصحف الموجود) ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام، من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله، وذلك كان ثابتاً وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز»[٢].

---

(١) مدخل التفسير: ص٢٧٣.

(٢) أوائل المقالات: ص٩٣.

• وابن عبد البرّ بسنده عن محمد بن سيرين أنّه قال: «فبلغني أنّه كتب على تنزيله، ولو أُصيب ذلك الكتاب لكان فيه علم»[١].

• وقال السيوطي: «جمهور العلماء اتّفقوا على أنّ ترتيب السور كان باجتهاد الصحابة، وأنّ ابن فارس استدلّ لذلك بأنّ منهم من رتّبها على النزول، وهو مصحف عليّ عليه السلام، كان أوّله إقرأ ثمّ نون ثمّ المزّمّل، هكذا ذكر السور إلى آخر المكّيّ ثمّ المدنيّ»[٢].

فهذه النصوص تتّفق بنحو واضح مع روايات أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام، على أنّ مصحف الإمام عليّ عليه السلام، بالإضافة إلى أنّ سوره وآياته كانت مرتّبة كما أنزلها الوحي، فإنّه يشتمل على حقائق كثيرة من تبيين وتفسير للآيات الشريفة.

الوجه الثالث: روايات التحريف

إنّ التحريف الذي تسرّب إلى الكتب السماوية السابقة واضح من خلال نصوصها الواردة فيها، لكن ليس بوسع أحد التحدّث عن تحريف القرآن بالاستناد إلى النصّ القرآني، وهذا بنفسه خير شاهد على تحقّق الوعد الإلهي في حفظ القرآن وصيانته عن

---

(١) الاستيعاب: القسم الثالث: ص٩٧٤.

(٢) الإتقان في علوم القرآن: ج١ ص٦٦، نقلاً عن سلامة القرآن من التحريف وتفنيد الافتراءات على الشيعة الإماميّة: ص٧١.

التحريف. نعم، وقع الاختلاف في وقوع التحريف وعدمه، من خلال الاستناد إلى الروايات التي جاءت في هذا الصدد في كتب الفريقين، وكلّ من قال بتحريف القرآن كان مستنداً إلى هذه الروايات لا غير، وليس بمقدوره التشبّث بالنصّ القرآني نفسه، لذا ينبغي أن يقع الحديث حول هذه الروايات، ومقدار دلالتها على ذلك.

لا إشكال أنّ هناك أخباراً كثيرة رويت من طرق الفريقين «دلّت على سقوط بعض السور والآيات، وكذا الجمل وأجزاء الجمل، والكلمات والحروف، في الجمع الأوّل الذي وقع في زمن أبي بكر، وكذا في الجمع الثاني الذي كان في عهد عثمان، وكذا التغيير.

وهذه روايات روتها الشيعة في جوامعها المعتبرة وغيرها، ورواها أهل السنّة في صحاحهم كصحيحي البخاري ومسلم وسنن أبي داود والنسائي وأحمد وسائر الجوامع وكتب التفاسير وغيرها»[1].

في مقام الجواب عن هذه الروايات التي ادُّعي دلالتها على التحريف، لابدّ من الحديث في مقامين:

الأوّل: سند هذه الروايات.

الثاني: مضمون ودلالة هذه الروايات.

---

(١) الميزان في تفسير القرآن: ج١٢ ص١٠٩.

المقام الأوّل: سند الروايات

اتّفقت كلمة المحقّقين في هذا المجال على أنّ الأكثرية الساحقة في هذه الروايات مُبتلاة بضعف السند، بل كثير من رواتها متّهم بالوضع والدسّ.

• قال السيّد الخوئي: «إنّ كثيراً من هذه الروايات ضعيفة السند، فإنّ جملة منها نقلت من كتاب أحمد بن محمد السياري الذي اتّفق علماء الرجال على فساد مذهبه وأنّه يقول بالتناسخ، ومن عليّ بن أحمد الكوفي الذي ذكر علماء الرجال أنّه كذّاب، وأنّه فاسد المذهب»[1].

• وقال السيّد الطباطبائي: «وأمّا ما ذكرنا من شيوع الدسّ والوضع في الروايات فلا يرتاب فيه من راجع الروايات المنقولة في الصنع والإيجاد وقصص الأنبياء والأُمم والأخبار الواردة في تفاسير الآيات والحوادث الواقعة في صدر الإسلام، وأعظم ما يهمّ أمره أعداء الدِّين ولا يألون جهداً في إطفاء نوره وإخماد ناره وإعفاء أثره هو القرآن الكريم الذي هو الكهف المنيع والركن الشديد الذي يأوي إليه ويتحصّن به المعارف الدينية، والسند الحيّ الخالد لمنشور النبوّة وموادّ الدعوة، لعلمهم بأنّه لو بطلت

---

(١) البيان في تفسير القرآن: ص٢٢٦.

حجّة القرآن لفسد بذلك أمر النبوّة، واختلّ نظام الدِّين ولم يستقرّ من بنيته حجر على حجر.

والعجب من هؤلاء المحتجّين بروايات منسوبة إلى الصحابة أو إلى أئمّة أهل البيت عليهم السلام على تحريف كتاب الله سبحانه وإبطال حجّيته، وببطلان حجّة القرآن تذهب النبوّة سُدىً والمعارف الدينيّة لغىً لا أثر لها، وماذا يُغني قولنا: إنّ رجلاً في تاريخ كذا ادّعى النبوّة وأتى بالقرآن معجزة، أمّا هو فقد مات، وأمّا قرآنه فقد حُرِّف، ولم يبق بأيدينا ممّا يؤيّد أمره إلاّ أنّ المؤمنين به أجمعوا على صدقه في دعواه، وأنّ القرآن الذي جاء به كان معجزاً دالاًّ على نبوّته، والإجماع حجّة لأنّ النبيّ المذكور اعتبر حجّيته أو لأنّه يكشف مثلاً عن قول أئمّة أهل بيته؟

وبالجملة احتمال الدسّ ـ وهو قريب جدّاً مؤيّد بالشواهد والقرائن ـ يدفع حجّية هذه الروايات ويفسد اعتبارها، فلا يبقى معه لها حجّية لا شرعية ولا عقلائية، حتّى ما كان منها صحيح الإسناد، فإنّ صحّة الإسناد وعدالة رجال الطريق إنّما يدفع تعمّدهم الكذب دون دسّ غيرهم في أُصولهم وجوامعهم ما لم يرووه»[1].

---

(١) الميزان في تفسير القرآن: ج١٢ ص١١٤.

• وقال العلاّمة البلاغي في تفسيره بعد أن استعرض الروايات التي استدلّ بها على التحريف والنقيصة: «إنّ القسم الوافر من الروايات ترجع أسانيدها إلى بضعة أنفار، وقد وصف علماء الرجال كلاًّ منهم، إمّا بأنّه ضعيف السند فاسد المذهب مجفوّ الرواية، وإمّا بأنّه مضطرب الحديث والمذهب، يعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، وإمّا بأنّه كذّاب متّهم، لا أستحلّ أن أروي من تفسيره حديثاً واحداً، وأنّه معروف بالوقف، وأشدّ الناس عداوة للرضا عليه السلام، وإمّا بأنّه كان غالياً كذّاباً، وإمّا بأنّه ضعيف لا يُلتفت إليه ولا يعوّل عليه ومن الكذّابين، وإمّا بأنّه فاسد الرواية يُرمى بالغلوّ»[1].

المقام الثاني: مضمون الروايات

التدبّر في روايات التحريف يُرشدنا إلى أنّ مداليلها ومضامينها ليست متّحدة في المفاد، وإنّما هي مختلفة متعدّدة، تقع على أصناف؛ أهمّها مايلي:

الصنف الأوّل: الروايات الدالّة على التحريف بعينه

للوقوف على مضمون هذه الطائفة من الروايات لابدّ من الإشارة إلى ما هو المراد من التحريف لغةً، وهل يراد بالتحريف

---

(١) آلاء الرحمن: ج١ ص٦٥.

المستعمل في الآيات والروايات، المعنى المختلف فيه؟

التحريف لغة

تحريف الشيء لغةً: إمالته والعدول به عن موضعه إلى جانب. وهذا مأخوذ من حرف الشيء بمعنى طرفه وجانبه، يُقال: حَرَفتُ الشيء وحرّفته أي أخرجته عن مواضعه واعتداله ونحّيته عنه إلى جهة الحرف وهو الطرف للشيء[1]؛ قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ...﴾(الحجّ: ١١).

قال الزمخشري: «أي على طرف من الدِّين لا في وسطه وقلبه. وهذا مثل لكونهم على قلق واضطراب في دينهم، لا على سكون وطمأنينة، كالذي يكون على طرف العسكر، فإن أحسّ بظفر وغنيمة قرّ واطمأنّ، وإلاّ فرّ وطار على وجهه»[2].

وقال الراغب في «المفردات»: «وتحريف الكلام أن تجعله على حرف من الاحتمال، يمكن حمله على الوجهين»[3].

التحريف في الآيات والروايات

لم يستعمل القرآن لفظ التحريف في غير معناه اللغوي أي

---

(١) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ج٢ ص١٩٧، مادّة «حرف».

(٢) الكشّاف: ج٣ ص١٤٦.

(٣) المفردات في غريب القرآن: ص١١٤، مادّة «حرف».

التصرّف في معنى الكلمة وتفسيرها على غير وجهها؛ قال تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾[١].

قال الزمخشري في ذيل هذه الآية: «فالمعنى أنّه كانت له مواضع هو قمن (أي جدير) بأن يكون فيها، فحين حرّفوه تركوه كالغريب الذي لا موضع له بعد مواضعه ومقارّه».

وقال الطبرسي: «أي يفسّرونه على غير ما أُنزل ويغيّرون صفة النبيّ صلى الله عليه وآله».

والحاصل: إنّ المراد من التحريف بحسب الاستعمال القرآني، هو المعنى الأوّل من المعاني التي وقفنا عليها في مقدّمة هذا البحث، وقلنا أنّه لا خلاف بين المسلمين في وقوع هذا التحريف في كتاب الله، فإنّ كلّ من فسّر القرآن بغير حقيقته وحمله على غير معناه فقد حرّفه.

وهذا ما أكّدته الروايات الكثيرة الواردة عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام.

• قال عليّ عليه السلام: «**إلى الله أشكو من معشر يعيشون جُهّالاً ويموتون ضُلاّلاً، ليس فيهم سلعة أبوَر من الكتاب إذا تُلي حقّ تلاوته، ولا سلعة أنفق بيعاً ولا أغلى ثمناً من الكتاب إذا حُرّف عن مواضعه**»[٢].

---

(١) النساء: ٤٦، المائدة: ١٣.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة: ١٧.

• وقد أخبر عليه السلام عن وقوع مثل هذا التحريف في المستقبل فقال: «**وإنّه سيأتي عليكم من بعدي زمان... وليس عند أهل ذلك الزمان سلعة أبوَر من الكتاب إذا تُلي حقّ تلاوته ولا أنفق منه إذا حُرّف عن مواضعه**»[1].

• وكذلك ما جاء عن أبي جعفر الباقر عليه السلام: «**وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده، فهم يروونه ولا يرعونه، والجهّال يعجبهم حفظهم للرواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية...**».

بما تقدّم اتّضح أنّ التحريف المستعمل في الآيات والروايات، لا يُراد به إلاّ المعنى اللغويّ، وهو التحريف المعنويّ، وهو غير اللفظي الذي وقع فيه الخلاف، وهو التحريف بالزيادة والنقيصة، فأثبته قوم ونفاه آخرون.

الصنف الثاني: الروايات الدالّة على ذكر بعض أسماء الأئمّة في القرآن

دلّت روايات كثيرة على أنّ أسماء الأئمّة أو بعضها قد ذُكرت في القرآن، وقد عبّر عن ذلك بعناوين متعدّدة، كالتنزيل والتأويل ونحوهما:

• في أُصول الكافي بإسناده عن محمّد بن الفضيل عن أبي الحسن عليه السلام قال: «**ولاية عليّ عليه السلام مكتوبة في جميع صحف الأنبياء، ولم**

---

(١) نهج البلاغة، الخطبة: ١٤٧.

يبعث الله رسولاً إلاّ بنبوّة محمّد صلى الله عليه وآله ووصيّة عليّ عليه السلام»[١].

• في تفسير العياشي عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: **«لو قد قُرئ القرآن كما أُنزل لألفيتنا فيه مسمَّين»**[٢].

• في أُصول الكافي أيضاً عن سالم بن سلمة قال: قرأ رجل على أبي عبدالله الصادق عليه السلام ـ وأنا أسمع ـ حروفاً من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس، فقال أبو عبدالله الصادق عليه السلام: **«كفّ عن هذه القراءة، إقرأ كما يقرأ الناس حتّى يقوم القائم، فإذا قام القائم عليه السلام قرأ كتاب الله عزّ وجلّ على حدّه، وأخرج المصحف الذي كتبه عليّ عليه السلام.** وقال: **«أخرجه عليّ عليه السلام إلى الناس حين فرغ منه وكتبه فقال لهم: هذا كتاب الله عزّ وجلّ كما أنزله الله على محمّد صلى الله عليه وآله، وقد جمعته من اللّوحين فقالوا: هو ذا عندنا مصحف جامع فيه القرآن لا حاجة لنا فيه، فقال: أما والله ما ترونه بعد يومكم هذا أبداً، إنّما كان عليَّ أن أُخبركم حين جمعته لتقرؤوه»**[٣].

---

(١) الأصول من الكافي: كتاب الحجّة، باب فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية، ج١ ص٤٣٧، الحديث ٦.

(٢) تفسير العياشي: أبواب مقدّمة التفسير، ما عنى به الأئمّة في القرآن، ج١ ص٨٩، الحديث ٤٦.

(٣) الأصول من الكافي: كتاب فضل القرآن، باب النوادر، ج١، ص٦٣٣، حديث ٢٣.

لكي يتّضح الجواب عن هذه الطائفة من الروايات، وطوائف أُخرى غيرها، التي تشكّل بمجموعها قسماً كبيراً من الروايات التي استدلّ بها على وقوع التحريف في القرآن، لابدّ من البحث عن المراد من مفاهيم «التنزيل والتأويل والإقراء» في هذه الروايات، فنحن اليوم نفهم من هذه الألفاظ معنىً أدّى بنا إلى جعْل هذه النصوص في دائرة الروايات الدالّة على التحريف، بينما كانت هذه الألفاظ في عصر صدورها بعيدة عن معانيها المستحدثة، بل أجنبيّة عنها.

إنّ أكثر الألفاظ والتعابير استعمالاً في الصدر الأوّل في لسان الروايات: «كنّا نقرأ كذا» و«تنزيله كذا» و«هكذا نزلت» و«تأويله كذا» فماذا يُراد من هذه الألفاظ والاصطلاحات؟

الإقراء

ذكر بعض الأعلام المعاصرين في مورد هذا الاصطلاح والتطوّر التاريخي لهذه اللفظة ما خلاصته: «كان معنى الإقراء على عهد الرسول إلى سنوات من بعده تعليم تلاوة اللفظ مع تعليم معناه (اصطلاحاً). والمقرئ من يعلّم تلاوة لفظ القرآن مع تعليم معنى اللفظ.... وأصبح بعد انتشار تعلّم القرآن يُستعمل الإقراء في أحد المعنيين، وهو تعليم معنى الآيات التي تحتاج إلى تفسير، ومن

تلك الموارد ما رواه البخاري في صحيحه عن ابن عبّاس أنّه قال: (كنت أُقرئ رجالاً من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن عوف، فبينما أنا في منزله بمِنى وهو عند عمر بن الخطّاب في آخر حجّة حجّها...)[١].

وإذا علمنا أنّ إسلام عبد الرحمن بن عوف كان في السنة الثالثة من البعثة حسب ما يذكر ابن هشام من أخبار السابقين من المهاجرين، وأنّ آخر حجّة حجّها عمر كانت سنة ٢٣ وقتل في الشهر نفسه في المدينة، عرفنا أنّ المدّة بين الزمانين أكثر من اثنتين وثلاثين سنة، ولم يكن كبراء المهاجرين أمثال عبد الرحمن بن عوف أطفال كتاتيب ليقرئهم ابن عبّاس تلاوة ألفاظ القرآن، وإنّما كان يعلّمهم تفسير القرآن»[٢].

وفي مقام دفع الإشكال عن حديث ابن عبّاس حيث قال: «خطبنا عمر بن الخطّاب قال: كنّا نقرأ: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتّة بما قضيا من الشهوة» قال أبو جعفر النحّاس ـ من أعلام أهل السنّة (ت: ٣٣٨هـ) ـ : «وإسناد الحديث صحيح إلاّ

---

(١) صحيح البخاري: باب رجم الحُبلى من الزنا إذا أحصنت، الحديث ٦٨٣٠.

(٢) القرآن الكريم وروايات المدرستين، السيّد مرتضى العسكري: ج١ ص٢٩١.

أنّه ليس حكمه حكم القرآن الذي نقله الجماعة عن الجماعة ولكنّه سنّة ثابتة... وقد يقول الإنسان كنت أقرأ كذا لغير القرآن...»[١].

وعلى هذا فينبغي الالتفات إلى أنّه حينما تذكر الروايات أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان يقرأ الآية كذا، فالمراد قراءة ألفاظها مع تفسير معانيها التي كان النبيّ صلى الله عليه وآله يتلقّاها من الوحي.

فعلى سبيل المثال كان عبدالله بن مسعود يقول[٢]: «كنّا نقرأ على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله: ﴿**يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك ـ أنّ عليّاً مولى المؤمنين ـ وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته...**﴾. فليس مراده من قوله «**إنّ عليّاً مولى المؤمنين**» أنّه جزء من الآية القرآنية، بل أنّنا في مقام تعليم الآية كنّا نقرؤها هكذا؛ لأنّ التعليم والتفسير لهما دور مباشر في فهم الآية.

ويشهد لذلك ما رواه الكافي في صحيحة الفضلاء عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، ورواية أبي الجارود عنه عليه السلام أيضاً، ورواية أبي الدَّيْلم عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام، أنّهما تَلَوَا في مقام الاحتجاج وعدم التقية قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ**

---

(١) الناسخ والمنسوخ: ص١١، نقلاً عن سلامة القرآن من التحريف: ص٥٥.

(٢) الدر المنثور في تفسير المأثور، ذيل الآية: ج٣ ص١١٧.

إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ (المائدة: ٦٧) ولم يذكرا في تلاوة الآية كلمة «في عليّ».

وهذا يدلّ على أنّ ما روي في ذكر اسم عليّ عليه السلام في هذا المقام، وفي غيره أيضاً، إنّما هو تفسير وبيان للمراد في وحي القرآن، بكون التفسير والبيان جاء به جبرئيل من عند الله بعنوان الوحي المطلق لا القرآن[1]﴿**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى**﴾ (النجم: ٣ ـ ٤).

على أيّ حال فهذه كانت هي السنّة الشائعة في زمان النبيّ صلى الله عليه وآله في تفسير وتبيين آيات الوحي، لكن بعض الخلفاء جرّدوا القرآن من التفسير والتبيين فكان ذلك منشأً لحصول الاختلاف في فهم الآيات القرآنية، لأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان يبيّن الآيات النازلة عليه تدريجاً ويفسّرها[2]، لكن لم يوفّق كلّ الناس لسماعها منه صلى الله عليه وآله، وكذلك غاب عن الكثير أسباب النزول، ما أدّى إلى حصول الاختلاف في تنزيل الآيات القرآنية الشريفة وتفسيرها وتأويلها.

---

(١) آلاء الرحمن في تفسير القرآن : ج١ ص٧٠.

(٢) ذكرنا سابقاً عن ابن الجزري أنّه قال: «كانوا (أي الصحابة) ربما يدخلون التفسير في القراءة إيضاحاً وبياناً، لأنّهم محقّقون لما تلقّوه عن النبيّ صلى الله عليه وآله قرآناً، فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه».

ذكر أبو عبيد القاسم بن سلاّم (ت: ٢٢٤ هـ) بإسناده عن إبراهيم التيمي: «خلا عمر ذات يوم فجعل يحدِّث نفسه: كيف تختلف هذه الأُمّة ونبيّها واحد؟ فأرسل إلى ابن عبّاس فقال: كيف تختلف هذه الأُمّة ونبيّها واحد وقبلتها واحدة؟ فقال ابن عبّاس: يا أمير المؤمنين، إنّا أُنزل علينا القرآن فقرأناه وعَلمنا فيم نزل، وأنّه سيكون بعدنا أقوام يقرؤون القرآن ولا يدرون فيم نزل، فيكون لهم فيه رأي، فإذا كان لهم فيه رأي اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا.

قال: فزبره عمر وانتهره.

فانصرف ابن عبّاس، ونظر عمر فيما قال فعرفه، فأرسل إليه، فقال: أعد عليَّ ما قلت. فأعاده عليه، فعرف علوّ قوله وأعجبه»[1].

فابن عبّاس ـ حسب هذا النصّ ـ لا يرى اختلافاً في نصّ القرآن الكريم، لكنّه يرى الاختلاف في عدم معرفة سبب نزول الآيات وظروف نزولها، ويعود السبب إلى تجريد بعض الخلفاء للقرآن الكريم من التبيين والتفسير والظروف التي نزلت فيها الآيات الكريمة.

---

(١) فضائل القرآن : ص٤٥، ورواه البيهقي والخطيب، انظر الجامع الكبير للسيوطي، نقلاً عن سلامة القرآن من التحريف: ص٥٧.

التأويل

قال السيّد الخوئي في «البيان»: «التأويل في اللغة مصدر مزيد فيه، وأصله (الأوْل) بمعنى الرجوع، ومنه قولهم: (أوَّلَ الحُكمَ إلى أهله) أي ردّه إليهم.

وقد يستعمل التأويل ويُراد منه العاقبة وما يؤول إليه الأمر، وعلى ذلك جرت الآيات الكريمة: ﴿وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ﴾ (يوسف: ٦)، ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ﴾ (يوسف: ١٠٠)، ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْراً﴾ (الكهف: ٨٢)، وغير ذلك من موارد استعمال هذا اللفظ في القرآن الكريم. وعلى ذلك فالمراد بتأويل القرآن ما يرجع إليه الكلام وما هو عاقبته، سواء أكان ذلك ظاهراً يفهمه العارف باللغة العربية، أم كان خفيّاً لا يعرفه إلاّ الراسخون في العلم»[1].

التنزيل

التنزيل ـ هو الآخر ـ مصدر مزيد فيه، وأصله النزول، وقد يُستعمل ويُراد به ما نزل، ومن هذا القبيل إطلاقه على القرآن في آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ * لاَ يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ * تَنزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الواقعة: ٧٧ ـ ٨٠).

---

(١) البيان في تفسير القرآن: ص٢٢٤.

إذاً: ليس كلّ ما نزل من الله وحياً يلزم أن يكون من القرآن.

على هذا فإنّ ما ورد في بعض الروايات من التعبير «هكذا تنزيلها» في بعض الآيات، المراد منه أنّه نزل من عند الله على النبيّ صلى الله عليه وآله، سواء كان آية أو بياناً لآية؛ قال تعالى: ﴿لاَ تُحَرِّكْ بِـهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِـهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِـعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (القيامة: ١٦ ـ ١٩). فبيان القرآن ـ على أحد الاحتمالات ـ شرحه وتفسيره، وهو على الله تعالى.

كما أنّه يستفاد من إطلاق قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾ أنّه نزل على النبيّ صلى الله عليه وآله تفسير الآيات وتبيينها، كما نزل عليه القرآن. وهذا ما يستفاد من بعض الأخبار أيضاً، كما في سنن الدارمي بسنده عن حسّان بن ثابت قال: «كان جبرئيل ينزل على رسول الله صلّى الله عليه [وآله] بالسنّة كما ينزل عليه بالقرآن»[1].

بناءً على ذلك نستطيع القول أنّ جميع ما قاله النبيّ صلى الله عليه وآله من تفسير القرآن وتبيينه تنزيل أو تأويل من الله؛ لأنّه قد يُطلق على بيان النبيّ صلى الله عليه وآله الذي أخذه من الله في

---

(١) سنن الدارمي، أبو محمّد عبد الله بهرام الدارمي، دار إحياء السنّة النبويّة، باب: السنّة قاضية على كتاب الله: ج١ ص١٤٥.

شرح الآيات، التأويل أيضاً؛ لأنّ تأويل القرآن ـ كما أشرنا ـ ما يرجع ويؤول إليه الكلام، سواءً ما كان يرجع إليه الكلام شرحاً للمراد من الوحي غير القرآني أو غيره.

في ضوء ما تقدّم يتبيّن لنا المراد الواقعي من بعض الروايات كرواية محمّد بن الفضيل «عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال: سألته عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ (الصفّ: ٨).

قال: **يريدون ليطفئوا ولاية أمير المؤمنين** عليه السلام **بأفواههم**.

قلت: ﴿وَاللهُ مُتِمُّ نُورِهِ﴾؟

قال: **متمّ الإمامة؛ لقوله عزَّ وجلَّ**: ﴿فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنزَلْنَا﴾ (التغابن: ٨). **والنور هو الإمام** عليه السلام.

قلت: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ (الصف: ٩).

قال: **ليظهره على الأديان عند قيام القائم؛ لقوله عزّ وجلّ**: ﴿وَاللهُ مُتِمُّ نُورِهِ﴾ **ولاية القائم** ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ **بولاية عليّ**.

قلت: هذا تنزيل؟

قال: **نعم، أمّا هذا الحرف فتنزيل، وأمّا غيره فتأويلٌ**»[1].

---

(١) الأصول من الكافي ، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في

فقوله عليه السلام: «أمّا هذا الحرف فتنزيل» صريح في إرادة معنى الآية المساوق للتفسير، وأمّا سائر المعاني التي ذكرها الإمام عليه السلام فهي من التأويل وما يؤول إليه الكلام لمعنى الآية.

وبهذا يتّضح المراد من جميع الروايات التي عبّرت عن بعض المعاني «هكذا نزلت» و«كذا نزولها» ونحوهما. ولنقف عند بعضها على سبيل المثال:

• عن أبي بصير عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: ﴿**وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ ـ في ولاية عليّ وولاية الأئمّة من بعده ـ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً**﴾ (الأحزاب: ٧١) **هكذا نزلت**[١].

• عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام في قوله: ﴿**وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ «كلمات في محمّد وعلي وفاطمة والحسن والحسين والأئمّة عليهم السلام من ذرّيتهم» فَنَسِيَ**﴾ (طه: ١١٥) **هكذا والله نزلت على محمّد صلى الله عليه وآله**[٢].

• عن أبي بصير عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام في قول الله

الولاية: ج١ ص٤٣٢، الحديث: ٩١.

(١) الأصول من الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية: ج١ ص٤١٤، الحديث: ٨.

(٢) الأصول من الكافي: ج١ ص٤١٦، الحديث: ٢٣.

عزّ وجلّ: ﴿**فَسَتَعْلَمُونَ ـ يا معشر المكذّبين حيث أنبأتكم رسالة ربّي في ولاية عليّ عليه السلام والأئمّة عليهم السلام من بعده ـ مَنْ هُوَ فِي ضَلاَل مُبِـين**﴾ (الملك: ٢٩)، كذا أُنزلت[١].

• عن أبي بصير عن الإمام الصادق عليه السلام في قول الله تعالى: ﴿**سَأَلَ سَائِلٌ بِـعَذَاب وَاقِع * لِلْكَافِرِينَ (بولاية عليّ) لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ**﴾ (المعارج: ١ ـ ٢)، ثمّ قال: **هكذا والله نزل بها جبرئيل** عليه السلام **على محمّد صلى الله عليه وآله**[٢].

• عن جابر عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: **هكذا نزلت هذه الآية** ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِـهِ ـ في عليّ ـ لَكَانَ خَيْراً لَـهُمْ**﴾ (النساء: ٦٦)[٣].

والخلاصة أنّ شيئاً من هذه النصوص الواردة في هذا الصنف من الروايات لا يدلّ على التحريف أصلاً؛ لما أوضحناه من أنّ بعض التنزيل كان من قبيل التفسير للقرآن وليس من القرآن نفسه، فلابدّ من حملها على أنّ ذكر أسماء الأئمّة عليهم السلام في التنزيل من هذا القبيل.

---

(١) الأصول من الكافي ج١ ص٤٢١، الحديث: ٤٥.

(٢) الأصول من الكافي: ج١ ص٤٢٢، الحديث: ٤٧.

(٣) الأصول من الكافي: ج١ ص٤٢٤، الحديث: ٦٠.

من هنا ذكر المحقّقون من علماء مدرسة أهل البيت عليهم السلام أنّ أسماء الأئمّه لم تُذكر صراحةً في القرآن.

قال السيّد الخوئي: «وممّا يدلّ على أنّ اسم أمير المؤمنين عليه السلام لم يُذكر صريحاً في القرآن حديث الغدير؛ فإنّه صريح في أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله إنّما نصّب عليّاً بأمر الله، وبعد أن ورد عليه التأكيد في ذلك، وبعد أن وعده الله بالعصمة من الناس، ولو كان اسم عليّ عليه السلام مذكوراً في القرآن لم يحتج إلى ذلك النصب ولا إلى تهيئة ذلك الاجتماع الحافل بالمسلمين، ولما خشي رسول الله صلى الله عليه وآله من إظهار ذلك ليحتاج إلى التأكيد في أمر التبليغ.

وعلى الجملة، فصحّة حديث الغدير توجب الحكم بكذب هذه الروايات التي تقول أنّ أسماء الأئمّة مذكورة في القرآن، ولاسيّما أنّ حديث الغدير كان في حجّة الوداع التي وقعت في أواخر حياة النبيّ صلى الله عليه وآله ونزول عامّة القرآن وشيوعه بين المسلمين.

ويعارض جميع هذه الروايات صحيحة أبي بصير المرويّة في الكافي: (عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله الصادق عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿... **أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ**﴾ (النساء: ٥٩).

فقال: نزلت في عليّ بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام.

فقلت له: إنّ الناس يقولون: فما له لم يسمّ عليّاً وأهل بيته عليهم السلام في كتاب الله عزَّ وجلَّ؟

فقال: قولوا لهم: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نزلت عليه الصلاة، ولم يسمّ الله لهم ثلاثاً ولا أربعاً، حتّى كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسّر ذلك لهم ...)[1].

فتكون هذه الصحيحة حاكمة على جميع تلك الروايات، وموضّحة للمراد منها، وأنّ ذكر اسم أمير المؤمنين عليه السلام في تلك الروايات قد كان بعنوان التفسير»[2].

وقال السيّد الخميني: «لو كان الأمر كذلك ـ أي كون الكتاب الإلهي مشحوناً بذكر أهل البيت وفضلهم وذكر أمير المؤمنين وإثبات وصايته وإمامته بالتسمية ـ فلِمَ لم يَحتجّ بواحد من تلك الآيات النازلة والبراهين القاطعة من الكتاب الإلهي أميرُ المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، وسلمان وأبو ذرّ ومقداد وعمّار، وسائر الأصحاب الذين لا يزالون يحتجّون على خلافته عليه السلام؟

---

(١) الأصول من الكافي، كتاب الحجّة، باب ما نصّ الله عزّ وجلّ ورسوله على الأئمّة عليهم السلام: ج١ ص٢٨٦، الحديث: ١.

(٢) البيان في تفسير القرآن: ص٢٣١.

ولِمَ تشبّث عليه السلام بالأحاديث النبويّة، والقرآن بين أظهرهم؟

ولو كان القرآن مشحوناً باسم أمير المؤمنين وأولاده المعصومين وفضائلهم وإثبات خلافتهم، فبأيّ وجه خاف النبيّ صلى الله عليه وآله في حجّة الوداع آخر سنيّ عمره الشريف، وأخيرة نزول الوحي الإلهي، من تبليغ آية واحدة مربوطة بالتبليغ حتّى ورد: ﴿**وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ**﴾ (المائدة: ٦٧)؟

ولِمَ احتاج النبيّ صلى الله عليه وآله إلى دواة وقلم حين موته للتصريح باسم عليّ عليه السلام؟ فهل رأى أنّ لكلامه أثراً فوق أثر الوحي الإلهي؟!»[1].

ذكر الأئمّة في القرآن بالنعوت والأوصاف

تؤكّد الروايات المتواترة الواردة عن النبيّ وأئمّة أهل البيت عليهم السلام من طرق الفريقين أنّ القرآن الكريم أشاد بأهل هذا البيت الرفيع وطهّرهم من الرجس تطهيراً ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾ (الأحزاب: ٣٣).

من هنا جاءت اهتمامات علماء المسلمين بهذا المرتكز العقدي في معارف القرآن الكريم، فصُنّفت الكتب القيّمة في هذا المجال،

---

(١) أنوار الهداية: ج١ ص٢٤٥.

منها للحافظ الكبير عبيد الله بن عبد الله المعروف بالحاكم الحسكاني ـ من مشايخ الطبرسي صاحب تفسير مجمع البيان ـ حيث صنّف موسوعته القيّمة بشأن أئمّة أهل البيت عليهم السلام.

قال ـ في مقدّمة كتابه شواهد التنزيل ـ متعرّضاً بمن كان يستغوي الناس بالوقيعة في نقيب العلويّين يومذاك، حتّى امتدّ في غلوائه وارتقى إلى نقص آبائه، وأنّه لم يقل أحد من المفسّرين بنزول سورة (هل أتى) في عليّ وأهل بيته ولا شيء سواها من القرآن!!

قال: «فأنكرت جرأته وأكبرت بهته وفريته، فرأيت من الحسبة دفع هذه الشبهة عن الأصحاب وبادرت إلى جمع هذا الكتاب»[1].

• أورد في الفصل الخامس بإسناده عن سعيد بن جبير عن ابن عبّاس قال: ما نزل في أحد من كتاب الله تعالى ما نزل في عليّ عليه السلام.

• وعن ابن أبي ليلى: لقد نزلت في عليّ ثمانون آية صفواً في كتاب الله ما يشركه فيها أحد من هذه الأُمّة.

• وروى بإسناده إلى الإمام عليّ بن الحسين السجّاد عليهما

---

(١) شواهد التنـزيل: ص١٤.

السلام قال: **نزل القرآن علينا، ولنا كرائمه**[١].

إلى غيرها من روايات صحيحة الإسناد أوردها الحسكاني في كتابه، منتظمة على ترتيب السور، وهي تنوف على ألف ومائة وستّين حديثاً، رواها عن مصادر معتمدة من الفريقين.

وبهذا المعنى ـ في بيان أشمل ـ ما جاء عن محمّد بن مسلم قال: قال أبو جعفر الباقر عليه السلام: «**يا محمّد إذا سمعت الله ذَكَرَ أحداً من هذه الأُمّة بخير فنحن هم، وإذا سمعت الله ذَكَر قوماً بسوء ممّن مضى فهو عدوّنا**»[٢].

في ضوء هذه الحقيقة القرآنية تتّضح لنا طوائف من الروايات في هذا المجال:

• منها: عن أبي الجارود قال: سمعت أبا جعفر الباقر عليه السلام يقول: «**نزل القرآن على أربعة أرباع؛ ربع فينا، وربع في عدوّنا، وربع فرائض وأحكام، وربع سنن وأمثال، ولنا كرائم القرآن**»[٣].

وفي لفظ آخر عن الأصبغ بن نباتة قال: سمعت أمير المؤمنين

---

(١) شواهد التنـزيل: ص٣٩.

(٢) تفسير العياشي ، أبواب مقدّمة التفسير، ما عنى به الأئمّة من القرآن: ج١ ص٨٩.

(٣) تفسير العياشي ، أبواب مقدّمة التفسير، فيما أنزل القرآن: ج١ ص٨٤.

عليه السلام يقول: «**نزل القرآن أثلاثاً: ثلث فينا وفي عدوّنا، وثُلث سنن وأمثال، وثُلث فرائض وأحكام**»[١].

ومن الواضح أنّ التحديد ليس هو المقصود بالذات، وإنّما هو بيان لأنواع آي القرآن، قسط وافر منه نزل في شأن الإمامة القرآنية التي هي من أهمّ الأُسس العقدية التي جاء بها القرآن الكريم.

• ومنها: ما عن ابن مُسكان قال: قال أبو عبدالله الصادق عليه السلام: «**من لم يعرف أمرنا من القرآن لم يتنكّب الفتن**»[٢].

أي من لم يعرف موقع الإمامة والولاية على الوصف الذي جاء في القرآن ـ المنطبق عليهم بالذات دون سواهم ـ لا يمكنه التخلّص من مضلاّت الفتن؛ لأنّهم العروة الوثقى والحبل الممدود بين السماء والأرض وسفن النجاة والسبيل إليه.

• ومنها: عن حنان بن سدير قال: قال أبو جعفر الباقر عليه السلام: «**يا أبا الفضل لنا حقٌّ في كتاب الله المحكم لو محوه فقالوا: ليس من عند الله، أو لم يعلموا، لكان سواءً**»[٣].

«أي أنّ وصفنا ووصف موضعنا من أمر الولاية ـ على ما هو

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) تفسير العياشي، أبواب مقدّمة التفسير، فيما أنزل القرآن ه: ج١ ص٨٨ .

(٣) المصدر نفسه.

الحقّ الحقيق والجدير بهذا المقام الرفيع ـ مذكور في القرآن بالدلائل والبيّنات، فلو أنّهم محوه ـ فرضاً ـ أو لم يعلموا به ـ أي جهلوه رأساً ـ لكان سواء، أي أنّ جهلهم بذلك مساو لمحوه من الكتاب»[١].

• ومنها: عن ميسّر عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: «**لولا أنّه زِيدَ في كتاب الله ونُقص منه، ما خفي حقّنا على ذي حجا**».

«حيث المراد من الزيادة والنقصان هو تحميل الرأي والتفسير على غير الوجه الصحيح، فيزيد في مدلول كلامه تعالى وينقص منه عن عمد، أو القول فيه بغير علم ولا هدى من الله، وهو المعبَّر عنه بالتفسير بالرأي. هذا فضلاً عن كتمان حقائقه، فإنّه تقصير بشأن الكتاب العزيز، وتنقيص من دلائله الرشيدة»[٢].

وهذا المعنى هو المراد من قولهم عليهم السلام: «**لألفيتنا فيه مسمّين**». وهناك شواهد كثيرة في كلمات أئمّة أهل البيت عليهم السلام تبيّن أنّ المقصود من التسمية هو التوصيف والنعت.

• عن مسعدة بن صدقة، عن أبي جعفر الباقر، عن أبيه، عن جدّه عليهم السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «**سمّوهم ـ**

---

(١) صيانة القرآن من التحريف: ص٢٨٢.

(٢) صيانة القرآن من التحريف : ص٢٨٢.

يعني عترة النبيّ صلى الله عليه وآله ـ **بأحسن أمثال القرآن. هذا عذبٌ فرات فاشربوه، وهذا ملحٌ أُجاج فاجتنبوا**»[١].

• وعن عمر بن حنظلة، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: سألت عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿**قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ**﴾ (الرعد: ٤٣)، فلمّا رآني أتتبّع هذا وأشباهه من الكتاب، قال عليه السلام: «**حسبك كلّ شيء في الكتاب من فاتحته إلى خاتمته مثْل هذا، فهو في الأئمّة عنى به**»[٢].

الصنف الثالث: روايات الفساطيط

ثمّة روايات وردت بشأن فساطيط تُضرب بظهر الكوفة أيّام ظهور الحجّة المنتظر عجّل الله فرجه الشريف لتعليم الناس قراءة القرآن وفق ما جمعه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم، لأنّه خلاف الترتيب المعهود.

• روى الشيخ المفيد بإسناده عن جابر الجعفي عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: «**إذا قام قائم آل محمّد صلى الله عليه وآله، ضرب فساطيط لمن يعلّم الناس القرآن على ما أنزل الله، فأصعب ما يكون على من حفظه**

---

(١) تفسير العياشي، أبواب مقدّمة التفسير، ما عنى به الأئمّة من القرآن: ج١ ص٩٠.

(٢) تفسير العياشي: ج١ ص٩٠.

اليوم؛ لأنّه يخالف فيه التأليف»[١].

«فقد علّل الإمام عليه السلام وجود الصعوبة، بالمخالفة في التأليف، أي النظم القائم بين سوره وآياته؛ لأنّ مصحف الإمام أمير المؤمنين عليه السلام كان على أدقّ ترتيب وفق ما أنزل الله من غير تحوير، فلم يفتْه شيء من خصوصيّات النزول، زماناً ومكاناً وموردا وترتيباً، وغير ذلك من وجوه فهْم الآية عموماً وخصوصاً وما شابه، وكلّ ذلك كان مثبتاً في مصحفه عليه السلام، لكن على الهامش طبعاً كما أسلفنا»[٢].

وبهذا المعنى روايات أُخر منها:

• عن سالم بن سلمة قال: قرأ رجل على أبي عبد الله الصادق عليه السلام ـ وأنا أستمع ـ حروفاً من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس، فقال أبو عبد الله الصادق عليه السلام: «**كفّ عن هذه القراءة، إقرأ كما يقرأ الناس حتّى يقوم القائم، فإذا قام القائم عليه السلام قرأ كتاب الله عزّ وجلّ على حدّه، وأخرج المصحف الذي كتبه عليّ عليه السلام**»[٣].

---

(١) الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ج٢ ص٣٨٦.

(٢) صيانة القرآن من التحريف: ص٢٦٩.

(٣) الأصول من الكافي ، كتاب فضل القرآن، باب النوادر: ج٢ ص٦٣٣، ح: ٢٣.

• عن محمّد بن سليمان عن بعض أصحابه، عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك، إنّا نسمع الآيات في القرآن، ليس هي عندنا كما نسمعها ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم، فهل نأثم؟ فقال: لا، **اقرؤوا كما تعلّمتم فسيجيئكم من يعلّمكم**»[1].

من الواضح أنّ هذه الروايات وما يشبهها «إنّما تدلّ على اختلاف ما بين مصحف الإمام عليّ عليه السلام والمصحف الحاضر، أمّا نوع هذا الاختلاف (أهو في نصّه أم في نظمه أم في أمر آخر؟) فهذا ممّا لا تصريح به في تلكم الأحاديث، سوى الحديث الأوّل الذي نوّهنا عنه، فإنّه صريح في وجه الاختلاف، وأنّه ليس في سوى النظم والتأليف لا شيء سواه، فهو خير شاهد على تبيين وجه الاختلاف المنوّه عنه في سائر الروايات، وهذا في مصطلح الأُصوليّين من الحكومة الكاشفة لمواضع الإبهام في سائر كلام المتكلِّم الحكيم.

على أنّ نفس الاختلاف في نظم الكلام، يكفي وحده سبباً لصعوبة التلاوة، ولصعوبة فهم المراد من الكلام؛ لأنّ قوام المعنى

---

(١) الأصول من الكافي ، كتاب فضل القرآن، باب أنّ القرآن يرفع كما أُنزل: ج٢ ص٦١٩، الحديث:٢.

بذاته رهن النظم القائم بين أجزاء الكلام، فلو غُيّر غَيّر المعنى لا محالة، كما أنّ وضع جُمل الكلام الواحد في مواضعها حسب إرادة المتكلِّم ونُطْقه، خيرُ معين على فَهْم مراده، حيث إنّ القرائن الحافّة بالكلام إنّما تصلح قرائن إذا وضعت حسب وضع المتكلّم، دون ما إذا غُيّرت عن مواضعها الأُولى، سواء عن عمد أو عن اشتباه.

وبعد، فإذا كانت مسألة النظم تعدّ من أهمّ المسائل اللفظية الكلامية ـ وهي ذات صلة قريبة بمسألة الإفادة والاستفادة ـ فإنّ هذا ممّا يضمن وجوده بالنحو الأكمل في مصحف عليّ عليه السلام وتعوزه سائر المصاحف الأُخرى.

هذا وقد ألف الجمهور هذا النسج الحاضر، واعتادوا عليه خلفاً عن سلف طيلة عشرات القرون، فيصعب عليهم التعوّد على خلافه، ومن ثمّ فَهُم بحاجة إلى تربية وتعليم وممارسة مستمرّة ممّا يقوم به صاحب الأمر عند ظهوره إن شاء الله. وبهذا يصحّ قوله عليه السلام: «**قرأ كتاب الله على حدّه**» أي على نظمه ونسجه الأوّل الأصيل.

• وممّا يدلّ على أنّ القرآن الذي يأتي به صاحب الأمر ليست فيه زيادة على هذا الموجود، ما رواه العياشي عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: (**ولو قد قام قائمنا فنَطَق صدّقه القرآن**)[1]؛ أي أنّ هذا

---

(١) تفسير العياشي، أبواب مقدّمة التفسير، باب ما عنى به الأئمّة...: ج١ ص٨٩.

الموجود بأيدينا في آيات منه، صريح في قيامه وظهوره وبسطه العدل في الأرض، إذ لو كان ما دلّ على صدقه هو من الزيادات على ما لديه ممّا لم يعهده المسلمون من ذي قبل لكان ذلك من الدور الباطل، إذ لا يعرف الشيء من قِبل نفسه.

«فمن المحتّم أنّه عجّل الله تعالى فرجه الشريف يضع يده على مواضع من القرآن كانت دلالتها على صدْقه خفيّة من ذي قبل، فعند إرشاده عليه السلام يتعرّف الناس إلى حقيقة ناصعة كانوا يجهلونها ويجهلون استخراجها من نفس القرآن»[1].

هذه نماذج من الروايات التي ادُّعي دلالتها على وقوع التحريف في القرآن، وهناك أحاديث أُخر في هذا المجال، إلاّ أنّها جميعاً لا ترقى للوصول إلى النتيجة المطلوبة.

ثمّ إنّه: إذا تمّت هذه الروايات سنداً ودلالة، فهل يمكن الاعتماد عليها لإثبات التحريف؟

في الواقع: إنّ الإجابة على ذلك تقوم على القاعدة التي وقفنا عندها في البحوث السابقة، حيث بيّنّا أنّ حجّية الرواية ـ أيّة رواية كانت ـ حدوثاً وبقاءً تعتمد على القرآن، إذ إنّ القرآن هو الذي أرشد إلى حجّية السنّة في تبيينه وتفسيره، ومعنى ذلك أنّ اعتبار

---

(١) صيانة القرآن من التحريف: ص٢٦٩.

الرواية يدور مدار إمضاء القرآن لها وعدمه، فإن كان هناك شاهد عليها كانت معتبرة، وإلاّ سقطت عن الاعتبار.

بناءً على هذه القاعدة: إذا عرضنا روايات التحريف على القرآن وجدنا أنّها معارضة له؛ لما تقدّم من الآيات الدالّة على عدم وقوع التحريف في القرآن، وبهذا تسقط هذه الروايات عن الاعتبار.

«بل إنّ روايات التحريف مخالفة للسنّة القطعية أيضاً؛ إذ كيف يمكن للعترة التي هي مبيّنة للوحي ووارثة للكتاب وعدْل القرآن ـ بمقتضى حديث الثقلين ـ أن تكون على خلاف الهدف الذي من أجله نزل القرآن وتخالف تعاليمه صراحةً.

في ضوء هذه القاعدة التي دلّت الأخبار المتواترة عليها (وهي ضرورة عرض الروايات على الكتاب والسنّة، وطرح ما خالف الكتاب منها وضربه عرض الجدار) يتّضح أنّ بعض المحدثين الذين صرفوا همّهم إلى زيادة عدد الروايات دون التحرّي عن صحّتها وسقمها، قد اعتمدوا على تلك الروايات ـ التي تُشعر بظاهرها بوقوع التحريف ـ نتيجة غفلتهم عن النكتة آنفة الذكر، وبالتالي صارت الروايات عندهم حاكمة على القرآن، وهذا مخالف للنصوص الصريحة الواردة عن أئمّة أهل البيت عليهم

السلام في حاكمية القرآن»[١].

قال الطباطبائي: «وأمّا ما ذكرنا من أنّ روايات التحريف ـ على تقدير صحّة أسنادها ـ مخالفة للكتاب، فليس المراد به مجرّد مخالفتها لظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ وقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ﴾ حتى تكون مخالفة ظنّية، لكون ظهور الألفاظ من الأدلّة الظنّية، بل المراد مخالفتها للدلالة القطعية من مجموع القرآن الذي بأيدينا حسب ما قرّرناه في الحجّة الأُولى التي أقمناها لنفي التحريف.

كيف لا، والقرآن الذي بأيدينا متشابه الأجزاء في نظمه البديع المعجز، كاف في رفع الاختلافات المتراآة بين آياته وأبعاضه، غير ناقص ولا قاصر في إعطاء معارفه الحقيقيّة وعلومه الإلهية الكلّية والجزئية المرتبطة بعضها ببعض، المترتّبة فروعها على أُصولها، المنعطفة أطرافها على أوساطها، إلى غير ذلك من خواصّ النظم القرآني الذي وصفه الله بها؟»[٢].

الوجه الرابع: جمعه من قِبل غير المعصوم

يحكم العقل أنّه إذا كان القرآن متفرّقاً متشتّتاً منتشراً عند الناس وتصدّى لجمعه غير المعصوم، يمتنع عادةً أن يكون جمعه

---

(١) سلامة القرآن من التحريف: ص٤٢.

(٢) الميزان في تفسير القرآن: ج١٢ ص١١٥.

كاملاً موافقاً للواقع.

من هنا لابدّ أن يعقد بحث عن كيفيّة جمع القرآن لنرى: هل يمكن أن يكون ذلك سبباً ـ ولو احتمالياً ـ لوقوع التحريف في القرآن؟

جمع القرآن في عهد أبي بكر

في تاريخ اليعقوبي: قال عمر بن الخطّاب لأبي بكر: يا خليفة رسول الله إنّ حَمَلة القرآن قد قُتل أكثرهم يوم اليمامة، فلو جمعت القرآن فإنّي أخاف عليه أن يذهب حَمَلَتهُ. فقال أبو بكر: أفعل ما لم يفعله رسول الله؟ فلم يزل به عمر، حتّى جمعه وكتبه في صحف، وكان مفرَّقاً في الجريد وغيرها، وأجلس خمسة وعشرين رجلاً من قريش وخمسين رجلاً من الأنصار فقال: اكتبوا القرآن واعرضوا على سعيد بن العاص فإنّه رجلٌ فصيح.

وروى بعضهم أنّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام كان جمعه لمّا قُبض رسول الله صلى الله عليه وآله وأتى به يحمله على جمل فقال: هذا القرآن قد جمعته، قال: وكان قد جزّأه سبعة أجزاء، ثمّ ذكر الأجزاء.

وفي تاريخ أبي الفداء: وقتل في قتال مسيلمة جماعة من القرّاء من المهاجرين والأنصار، ولمّا رأى أبو بكر كثرة من قُتل أمر بجمع

القرآن من أفواه الرجال وجريد النخل والجلود، وترك ذلك المكتوب عند حفصة بنت عمر زوج النبيّ صلى الله عليه وآله.

والأصل فيما ذكراه أمثال هذه الروايات:

• أخرج البخاري في صحيحه عن زيد بن ثابت قال: أرسل إليَّ أبو بكر مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطّاب عنده، فقال أبو بكر: إنّ عمر أتاني فقال: إنّ القتل قد استحرّ يوم اليمامة بقرّاء القرآن، وإنّي أخشى أن يستحرّ القتل بالقرّاء بالمواطن، فيذهب كثير من القرآن، وإنّي أرى أن تأمر بجمع القرآن.

قلت لعمر: كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم؟

قال عمر: هذا والله خير.

فلم يزل عمر يراجعني حتّى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر.

قال زيد: قال أبو بكر: إنّك رجل شابّ عاقل لا نتّهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم، فتتبّع القرآن فاجمعه. فوالله لو كلّفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليَّ ممّا أمرني به من جمع القرآن.

قلت: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم؟ قال: هو والله خير.

فلم يزل أبو بكر يراجعني حتّى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر. فتتبّعت القرآن أجمعه من العُسُب واللّخاف وصدور الرجال حتّى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ (التوبة: ١٢٨ ـ ١٢٩) حتّى خاتمة براءة، فكانت الصحف عند أبي بكر حتّى توفّاه الله، ثمّ عند عمر حياته، ثمّ عند حفصة بنت عمر[١].

• وأخرج ابن أبي داود من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: قدم عمر فقال: من كان تلقّى من رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم شيئاً من القرآن فليأت به. وكانوا يكتبون ذلك في المصحف والألواح والعُسُب، وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتّى يشهد شهيدان[٢].

• وأخرج ابن أبي داود من طريق هشام بن عروة عن أبيه ـ وفي الطريق انقطاع ـ أنّ أبا بكر قال لعمر ولزيد: اقعدوا على باب

---

(١) صحيح البخاري : ص٩٩٢، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، الحديث: ٤٩٨٦.

(٢) الإتقان في علوم القرآن ، الإمام السيوطي: ج١ ص٢١٠، النوع الثامن عشر: في جمعه وترتيبه.

المسجد فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه[١].

• وقد أخرج ابن أشتة في المصاحف عن الليث بن سعد قال: أوّل من جمع القرآن أبو بكر وكتبه زيد، وكان الناس يأتون زيد بن ثابت فكان لا يكتب آية إلاّ بشاهدي عَدْل، وإنّ آخر سورة براءة لم توجد إلاّ مع خزيمة بن ثابت فقال: اكتبوها فإنّ رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم جعل شهادته بشهادة رجلين، فكتب، وإنّ عمر أتى بآية الرجم فلم يكتبها لأنّه كان وحده[٢].

• وفي «الإتقان» عن الديرعاقولي في فوائده: حدّثنا إبراهيم بن يسار، حدّثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد عن زيد بن ثابت، قال: قال: قُبض النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ولم يكن القرآن جُمع في شيء[٣].

• وفي مستدرك الحاكم بإسناده عن زيد بن ثابت قال: كنّا عند رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم نؤلّف القرآن من الرقاع...[٤].

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: ج١ ص٢١٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، النوع الثامن عشر: في جمعه وترتيبه: ج١ ص٢٠٧.

(٤) المصدر نفسه.

قال السيّد الطباطبائي معلِّقاً على هذه الرواية الأخيرة:

أقول: «ولعلّ المراد ضمّ بعض الآيات النازلة نجوماً إلى بعض السور أو إلحاق بعض السور إلى بعضها ممّا يماثَل صنفاً كالطوال والمئين والمفصّلات، فقد ورد لها ذكر في الأحاديث النبويّة، وإلاّ فتأليف القرآن وجمعه مصحفاً واحداً إنّما كان بعدما قُبض النبيّ صلى الله عليه وآله بلا إشكال، وعلى مثل هذا ينبغي أن يحمل ما يأتي»[١].

• وأخرج النسائي عن عبدالله بن عمرو قال: وجمعت القرآن، فقرأت به كلّ ليلة، فبلغ النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم فقال: «**اقرأه في شهر...**»[٢].

• وفي «الإتقان» عن ابن أبي داود بسند حسن، عن محمّد بن كعب القُرظي قال: جمع القرآن على عهد رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم خمسة من الأنصار: معاذ بن جبل، وعبادة بن الصامت، وأُبيّ بن كعب، وأبو الدرداء، وأبو أيّوب الأنصاري[٣].

• وأخرج البيهقي في المدخل عن ابن سيرين قال: جَمع القرآن

---

(١) الميزان في تفسير القرآن: ج ١٢، ص١٢٠.

(٢) الإتقان في علوم القرآن : ج١ ص٢٤٩.

(٣) المصدر نفسه.

على عهد رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم أربعة لا يُختلف فيهم: مُعاذ بن جبل، وأُبيّ بن كعب، وزيد، وأبو زيد، واختلفوا في رجلين من ثلاثة: أبي الدرداء وعثمان، وقيل: عثمان وتميم الداري[١].

• وأخرج هو وابن أبي داود عن الشعبي قال: جَمع القرآن في عهد النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ستّة: أُبيّ، وزيد، ومعاذ، وأبو الدرداء، وسعد بن عبيد، وأبو زيد، ومجمّع بن جارية، قد أخذه إلاّ سورتين أو ثلاثة[٢].

علّق الطباطبائي على هذه الطائفة من الروايات بقوله:

أقول: أقصى ما تدلّ عليه هذه الروايات مجرّد جمعهم ما نزل من السور والآيات، وأمّا العناية بترتيب السور والآيات كما هو اليوم أو بترتيب آخر فلا[٣].

هذا هو الجمع الأوّل في عهد أبي بكر.

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: ج١ ص٢٤٩.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الميزان في تفسير القرآن: ج١٢ ص١٢١.

جمع القرآن في عهد عثمان

وقد جُمع القرآن ثانياً في عهد عثمان لمّا اختلفت المصاحف وكثرت القراءات؛ قال اليعقوبي في تاريخه: وجمع عثمان القرآن وألّفه وصيّر الطوال مع الطوال والقصار مع القصار من السور، وكتب في جمع المصاحف من الآفاق حتّى جُمعت ثمّ سَلقها بالماء الحارّ والخلّ، وقيل: أحرقها. فلم يبق مصحف حتّى فعل به ذلك خلا مصحف ابن مسعود. وبعث بها إلى الأمصار وبعث بمصحف إلى الكوفة ومصحف إلى البصرة ومصحف إلى المدينة ومصحف إلى مكّة ومصحف إلى مصر ومصحف إلى الشام ومصحف إلى البحرين ومصحف إلى اليمن ومصحف إلى الجزيرة.

وأمر الناس أن يقرؤوا على نسخة واحدة، وكان سبب ذلك أنّه بلغه أنّ الناس يقولون: قرآن آل فلان، فأراد أن يكون نسخة واحدة. وقيل: إنّ ابن مسعود كان كتب بذلك إليه، فلمّا بلغه أنّه يحرق المصاحف قال: لم أُرد هذا. وقيل: كتب إليه بذلك حذيفة بن اليمان. انتهى موضع الحاجة.

• روى البخاري عن أنس: إنّ حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وآذربيجان مع أهل

العراق، فأفزع حذيفة اختلافُهم في القراءة فقال لعثمان: أدرك الأُمّة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى. فأرسل إلى حفصة أن أرسلي إلينا الصحف ننسخها في المصاحف، ثمّ نردّها إليكِ، فأرسلتْ بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف.

وقال عثمان للرهط القرشيّين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش؛ فإنّه إنّما نزل بلسانهم. ففعلوا، حتّى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ردّ عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كلّ أُفق بمصحف ممّا نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كلّ صحيفة ومصحف أن يُحرق[1].

قال زيد: فقْدتُ آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف، قد كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقرأ بها، فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري: ﴿**مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللهَ عَلَيْهِ**﴾ (الأحزاب: ٢٣) فألحقناها في سورتها في المصحف[2].

---

(١) صحيح البخاري: الحديث ٤٩٨٧ كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن.

(٢) الإتقان في علوم القرآن: ج١ ص٢١٢.

• وأخرج ابن أشتة من طريق أيّوب عن أبي قلابة قال: حدّثني رجل من بني عامر يُقال له: أنس بن مالك، قال: اختلفوا في القراءة على عهد عثمان حتّى اقتتل الغلمان والمعلِّمون، فبلغ ذلك عثمان بن عفّان، فقال: عندي تكذبون به وتلحنون به! فمَن نأى عنّي كان أشدّ تكذيباً وأكثر لحناً، يا أصحاب محمّد اجتمعوا فاكتبوا للناس إماماً.

فاجتمعوا فكتبوا، فكانوا إذا اختلفوا وتدارؤوا في آية قالوا: هذه أَقرأها رسول الله صلى الله عليه وآله فلاناً، فيرسل إليه وهو على رأس ثلاث من المدينة. فيُقال له: كيف أقرأ رسولُ الله صلى الله عليه وآله آية كذا وكذا؟ فيقول: كذا وكذا. فيكتبونها وقد تركوا لذلك مكاناً[1].

• وأخرج ابن أبي داود من طريق محمّد بن سيرين عن كثير ابن أفلح قال: لمّا أراد عثمان أن يكتب المصاحف، جمع له اثني عشر رجلاً من قريش والأنصار، فبعثوا إلى الربْعة التي في بيت عمر فجيء بها، وكان عثمان يتعاهدهم، فكانوا إذا تدارؤوا في شيء أخّروه.

قال محمّد: فظننت أنّما كانوا يؤخّرونه لينظروا أحدثهم عهداً

---

(١) المصدر نفسه.

بالعرْصة الأخيرة، فيكتبونه على قوله[١].

• وأخرج ابن أبي داود بسند صحيح عن سُويد بن غَفلة قال: قال عليّ: لا تقولوا في عثمان إلاّ خيراً، فوالله ما فعل في المصاحف إلاّ عن ملأ منّا، قال: ما تقولون في هذه القراءة؟ فقد بلغني أنّ بعضهم يقول: إنّ قراءتي خيرٌ من قراءتك، وهذا يكاد يكون كفراً؟ قلنا: فما ترى؟ قال: أرى أن يجمع الناس على مصحف واحد، فلا تكون فرقة ولا اختلاف، قلنا: نِعمَ ما رأيت[٢].

• وفي الدرّ المنثور أخرج ابن الضريس عن علباء بن أحمر أنّ عثمان بن عفّان لمّا أراد أن يكتب المصاحف أرادوا أن يلغوا «الواو» التي في براءة ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ... ﴾ (التوبة: ٣٤) قال لهم أبي رضي الله عنه: لتلحقنّها أو لأضعنّ سيفي على عاتقي. فألحقوها[٣].

• ما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن حبّان والحاكم عن ابن عبّاس قال: قلت لعثمان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني، وإلى براءة وهي من المئين،

---

(١) المصدر نفسه: ج١ ص٢١٣.

(٢) الإتقان في علوم القرآن: ج١ ص٢١٣.

(٣) الدرّ المنثور، السيوطي: ج٤ ص١٧٨.

فقرنتم بينهما ولم تكتبوا بينهما سطر «بسم الله الرحمن الرحيم» ووضعتموهما في السبع الطوال؟

فقال عثمان: كان رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم تنزل عليه السور ذواتُ العدد، فكان إذا نزل عليه الشيء دعا بعض من كان يكتب فيقول: ضعوا هؤلاء الآيات في السور التي يذكر فيها كذا وكذا، وكانت الأنفال من أوائل ما نزل في المدينة، وكانت براءة من آخر القرآن نزولاً، وكانت قصّتها شبيهة بقصّتها، فظننتُ أنّها منها، فقُبض رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ولم يبيّن لنا أنّها منها، فمن أجل ذلك قرنت بينهما ولم أكتب بينهما سطر «بسم الله الرحمن الرحيم» ووضعتها في السبع الطوال.

والمراد من السبع الطوال ـ على ما يظهر من هذه الرواية وروي أيضاً عن ابن جبير ـ هو البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف ويونس، وقد كانت موضوعة في الجمع الأوّل على هذا الترتيب، ثمّ غيّر عثمان هذا الترتيب فأخذ الأنفال وهي من المثاني وبراءة وهي من المئين قبل المثاني، فوضعهما بين الأعراف ويونس مقدِّماً الأنفال على براءة.

الفرق بين الجمعين

الروايات المذكورة في هذا الفصل هي أشهر الروايات الواردة في باب جمعْ القرآن وتأليفه بين صحيحة وسقيمة، وهي تدلّ على

أنّ الجمع الأوّل كان جمعاً لشتات السور المكتوبة في العُسب واللخاف والأكتاف والجلود والرقاع، وإلحاق الآيات النازلة متفرّقة بسور تناسبها، وأنّ الجمع الثاني وهو الجمع العثماني كان ردّ المصاحف المنتشرة عن الجمع الأوّل بعد عروض تعارض النسخ واختلاف القراءات عليها، إلى مصحف واحد مجمع عليه.

قال ابن التين وغيره، في الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان:

«إنّ جمْع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حَمَلته؛ لأنّه لم يكن مجموعاً في موضع واحد، فجمعه في صحائف مرتّباً لآيات سُوره على ما وقفهم عليه النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم.

وجمْع عثمان كان لمّا كثر الاختلاف في وجوه القراءة حتّى قرؤوه بلغاتهم على اتّساع اللغات، فأدّى ذلك ببعضهم إلى تخطئة بعض، فخشي من تفاقم الأمر في ذلك، فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتّباً لسُوره، واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش، محتجّاً بأنّه نزل بلغتهم وإن كان قد وسّع قراءته بلغة غيرهم، رفعاً للحرج والمشقّة في ابتداء الأمر، فرأى أنّ الحاجة إلى ذلك قد انتهت فاقتصر على لغة واحدة»[1].

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: ج١ ص٢١٣.

وقال الحارث المحاسبي في كتاب «فهم السنن»: «المشهور عند الناس أنّ جامع القرآن عثمان، وليس كذلك، إنّما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد على اختيار وقع بينه وبين مَن شهِده من المهاجرين والأنصار، لمّا خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في حروف القراءات والقرآن. وأمّا قبل ذلك فقد كانت المصاحف بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي أُنزل بها القرآن»[1].

موقف الطباطبائي في مسألة جمع القرآن

الذي يعطيه النظر الحرّ في أمر هذه الروايات ودلالتها ـ وهي عمدة ما في هذا الباب ـ أنّها آحاد غير متواترة، لكنّها محفوفة بقرائن قطعيّة، فقد كان النبيّ صلى الله عليه وآله يبلّغ الناس ما نزل إليه من ربّه من غير أن يكتم منه شيئاً، وكان يعلّمهم ويبيّن لهم ما نُزّل إليهم من ربّهم على ما نصّ عليه القرآن، ولم يزل جماعة منهم يعلّمون ويتعلَّمون القرآن تعلُّم تلاوة وبيان وهم القرّاء الذين قتل جمٌّ غفير منهم في غزوة اليمامة.

وكان الناس على رغبة شديدة في أخذ القرآن وتعاطيه، ولم يترك هذا الشأن ولا ارتفع القرآن من بينهم ولا يوماً أو بعض

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ج١ ص٣٠١.

يوم، حتّى جمع القرآن في مصحف واحد ثمّ أجمع عليه، فلم يبتلِ القرآن بما ابتُليت به التوراة والإنجيل وكتب سائر الأنبياء.

أضف إلى ذلك روايات لا تُحصى كثرة وردت من طريق الشيعة وأهل السنّة في قراءات النبي صلى الله عليه وآله كثيراً من السور القرآنية في الفرائض اليوميّة وغيرها بمسمع من ملأ الناس، وقد سمّي في هذه الروايات جمّ غفير من السور القرآنية مكّيتها ومدنيّتها.

أضف إلى ذلك ما تقدّم في رواية عثمان بن أبي العاص في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ (النحل: ٩٠) من قوله صلى الله عليه وآله: **إنّ جبريل أتاني بهذه الآية وأمرني أن أضعها في موضعها من السورة**[١]. ونظير الرواية في الدلالة ما دلَّ على قراءته صلى الله عليه وآله لبعض السور النازلة نجوماً كآل عمران والنساء وغيرهما، فيدلّ على أنّه صلى الله عليه وآله كان يأمر كتّاب الوحي بإلحاق بعض الآيات في موضعها.

وأعظم الشواهد القاطعة ما تقدّم في أوّل هذه الأبحاث أنّ القرآن الموجود بأيدينا واجد لما وصفه الله تعالى من الأوصاف الكريمة.

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: ج١ ص٢١٥.

وبالجملة: إنّ ما تدلّ عليه هذه الروايات هو أنّ الموجود فيما بين الدفّتين من القرآن هو كلام الله تعالى، فلم يُزَد فيه شيء ولم يتغيّر منه شيء، وأمّا النقص فإنّها لا تفي بنفيه نفياً قطعاً كما روي بعدّة طرق أنّ عمر كان يذكر كثيراً آية الرجم ولم تُكتب عنه.

على أنّ من كان له مصحف غير ما جمعه زيد أوّلاً بأمر من أبي بكر وثانياً من عثمان كعليّ عليه السلام وأُبيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود لم ينكر شيئاً ممّا حواه المصحف الدائر غير ما نقل عن ابن مسعود أنّه لم يكتب في مصحفه المعوّذتين وكان يقول: إنّهما عوذتان نزل بهما جبريل على رسول الله صلى الله عليه وآله ليعوّذ بهما الحسنين عليهما السلام[1]، وقد ردّه الصحابة وتواترت النصوص من أئمّة أهل البيت عليهم السلام على أنّهما سورتان من القرآن[2].

وبالجملة: الروايات السابقة ـ كما ترى ـ آحاد محفوفة بالقرائن القطعيّة نافية للتحريف بالزيادة والتغيير قطعاً دون النقص إلاّ ظنّاً، ودعوى بعضهم التواتر من حيث الجهات الثلاث لا مستند لها.

---

(١) الدرّ المنثور في التفسير المأثور: ج٨ ص٦٨٣.

(٢) تفسير نور الثقلين للحويزي: ج٥ ص٧١٦.

والتعويل في ذلك على ما قدّمناه من الحجّة ـ الدليل القرآني ـ في أوّل هذه الأبحاث، أنّ القرآن الذي بأيدينا واجد للصفات الكريمة التي وصف الله سبحانه بها القرآن الواقعي الذي أنزله على رسوله صلى الله عليه وآله؛ ككونه قولاً فصلاً ورافعاً للاختلاف وذكْراً وهادياً ونوراً ومبيناً للمعارف الحقيقيّة والشرائع النظرية وآية معجزة إلى غير ذلك من صفاته الكريمة.

ومن الحريّ أن نعوّل على هذا الوجه، فإنّ حجّة القرآن على كونه كلام الله المنزل على رسوله صلى الله عليه وآله هي نفسه المتّصفة بهاتيك الصفات الكريمة من غير أن يتوقّف في ذلك على أمر آخر وراء نفسه كائناً ما كان، فحجّته معه أينما تحقّق وبيد مَن كان ومن أيّ طريق وصل.

وبعبارة أُخرى لا يتوقّف القرآن النازل من عند الله إلى النبيّ صلى الله عليه وآله في كونه متّصفاً بصفاته الكريمة على ثبوت استناده إليه صلى الله عليه وآله بنقل متواتر أو متظافر ـ وإن كان واجداً لذلك ـ بل الأمر بالعكس، فاتّصافه بصفاته الكريمة هو الحجّة على الاستناد، فليس كالكتب والرسائل المنسوبة إلى المصنّفين والكتّاب، والأقاويل المأثورة عن العلماء وأصحاب الأنظار المتوقّفة صحّة استنادها إلى نقل قطعيّ وبلوغ متواتر أو مستفيض مثلاً، بل نفس ذاته هي الحجّة على ثبوته.

موقف الطباطبائي في مسألة ترتيب السور القرآنية

إنّ ترتيب السور إنّما هو من الصحابة في الجمع الأوّل والثاني.

ومن الدليل عليه ما تقدّم في الروايات من وضع عثمان الأنفال وبراءة بين الأعراف ويونس وقد كانتا في الجمع الأوّل متأخّرتين.

ومن الدليل عليه ما ورد من مغايرة ترتيب مصاحف سائر الصحابة للجمع الأوّل والثاني كليهما كما روي أنّ مصحف عليّ عليه السلام كان مرتّباً على ترتيب النزول، فكان أوّله: اقرأ ثمّ المدّثر ثمّ نون ثمّ المزّمل ثمّ تبّت ثمّ التكوير وهكذا، إلى آخر المكيّ والمدني، نقله في الإتقان عن ابن فارس[1]. وفي تاريخ اليعقوبي ترتيب آخر لمصحفه عليه السلام.

ونُقل عن ابن أشتة في المصاحف بإسناده عن أبي جعفر الكوفي ترتيب مصحف أُبي وهو يُغاير المصحف الدائر مغايرة شديدة، وكذا عنه فيه بإسناده عن جرير بن عبد الحميد ترتيب مصحف عبد الله بن مسعود أخذاً من الطوال ثمّ المئين ثمّ المثاني ثمّ المفصّل، وهو أيضاً مغاير للمصحف الدائر[2].

وقد ذهب كثير منهم إلى أنّ ترتيب السور توقيفيّ وأنّ النبيّ

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: ج١ ص٢٢٠.

(٢) المصدر نفسه: ج١ ص٢٢٦.

صلى الله عليه وآله هو الذي أمر بهذا الترتيب بإشارة من جبريل بأمر من الله سبحانه،[١] حتّى أفرط بعضهم فادّعى ثبوت ذلك بالتواتر، وليت شعري أين هذا التواتر وقد تقدّمت عمدة روايات الباب ولا أثر فيها من هذا المعنى، وسيأتي استدلال بعضهم على ذلك بما ورد من نزول القرآن من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا جملة، ثمّ منها على النبيّ صلى الله عليه وآله تدريجاً.

موقف الطباطبائي في مسألة ترتيب الآيات القرآنية

إنّ وقوع بعض الآيات القرآنية ـ التي نزلت متفرّقة ـ موقعها الذي هي فيه الآن لم يخلُ عن مداخلة من الصحابة بالاجتهاد كما هو ظاهر روايات الجمع الأوّل، وقد تقدّمت.

وأمّا رواية عثمان بن أبي العاص ـ المتقدِّمة ـ عن النبيّ صلى الله عليه وآله: **أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية بهذا الموضع من السورة: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِـالْعَدْلِ وَالاِحْسَانِ... ﴾**، فلا تدلّ على أزيد من فعله صلى الله عليه وآله في بعض الآيات في الجملة لا بالجملة.

وعلى تقدير التسليم لا دلالة لما بأيدينا من الروايات المتقدِّمة على مطابقة ترتيب الصحابة لترتيبه صلى الله عليه وآله، ومجرّد حسن الظنّ بهم لا يسمح للروايات بدلالة تدلّ بها على ذلك،

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: ج١ ص٢٢٠.

وإنّما يفيد أنّهم ما كانوا ليعمدوا إلى مخالفة ترتيبه صلى الله عليه وآله فيما علموه لا فيما جهلوه. وفي روايات الجمع الأوّل المتقدِّمة أوضح الشواهد على أنّهم ما كانوا على علم بمواضع جميع الآيات ولا بنفسها.

ويدلّ على ذلك الروايات المستفيضة التي وردت من طرق الفريقين التي دلّت على أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله والمؤمنين إنّما كانوا يعلمون تمام السورة بنزول البسملة كما رواه أبو داود والحاكم والبيهقي والبزّاز من طريق سعيد بن جبير ـ على ما في الإتقان ـ عن ابن عبّاس حيث قال: كان النبيّ صلى الله عليه وآله لا يعرف فصل السورة حتّى نزل عليه «بسم الله الرحمن الرحيم». زاد البزّاز: فإذا نزلت عرف أنّ السورة قد خُتمت واستُقبلت أو ابتدأت سورة أُخرى.

وأيضاً عن الحاكم من وجه آخر عن سعيد عن ابن عبّاس قال: كان المسلمون لا يعلمون انقضاء السورة حتّى تنزل «بسم الله الرحمن الرحيم» فإذا نزلت علموا أنّ السورة قد انقضت. إسناده على شرط الشيخين[1].

---

(١) تفسير العياشي: ج١ ص١٠٠، وكذلك: المستدرك على الصحيحين في الحديث ، للحاكم النيسابوري، وفي ذيله تلخيص المستدرك للذهبي: ج١

والروايات ـ كما ترى ـ صريحة في دلالتها على أنّ الآيات كانت مرتّبة عند النبيّ صلى الله عليه وآله بحسب ترتيب النزول، فكانت المكّيات في السورة المكّية والمدنيات في السورة المدنية، اللّهمَّ إلاّ أن تفرض سورة نزل بعضها بمكّة وبعضها بالمدينة، ولا يتحقّق هذا الفرض إلاّ في سورة واحدة. ولازم ذلك أن يكون ما نشاهده من اختلاف مواضع الآيات مستنداً إلى اجتهاد من الصحابة.

توضيح ذلك:

إنّ هناك ما لا يُحصى من روايات أسباب النزول التي تدلّ على كون آيات كثيرة في السور المدنية نازلة بمكّة وبالعكس، وعلى كون آيات من القرآن نازلة مثلاً في أواخر عهد النبيّ صلى الله عليه وآله وهي واقعة في سور نازلة في أوائل الهجرة، وقد نزلت بين الوقتين سورٌ أخرى كثيرة، وذلك كسورة البقرة التي نزلت في السنة الأُولى من الهجرة وفيها آيات الرِّبا وقد وردت الروايات على أنّها من آخر ما نزل على النبيّ صلى الله عليه وآله، حتّى ورد عن عمر أنّه قال: مات رسول الله ولم يبيّن لنا آيات الرِّبا، وفيها قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ**﴾ (البقرة: ٢٨١)، وقد ورد أنّها آخر ما نزل من القرآن على النبيّ صلى الله عليه وآله.

ص٢٣١، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م.

فهذه الآيات النازلة مفرّقة، الموضوعة في سور لا تجانسها في المكّية والمدنية موضوعة في غير موضعها بحسب ترتيب النزول، وليس إلاّ عن اجتهاد من الصحابة.

ويؤيّد ذلك ما في الإتقان عن ابن حجر، وقد ورد عن عليّ عليه السلام أنّه جمع القرآن على ترتيب النزول عقب موت النبيّ صلى الله عليه وآله. أخرجه ابن أبي داود، وهو من مسلّمات مداليل روايات مدرسة أهل البيت عليهم السلام.

أدلّة القائلين بتوقيفيّة ترتيب الآيات

أصرّ الجمهور على أنّ ترتيب الآيات توقيفيّ، فآيات المصحف الدائر اليوم، وهو المصحف العثماني، مرتّبة على ما رتّبها عليه النبيّ صلى الله عليه وآله بإشارة من جبريل، وأوّلوا ظاهر الروايات بأنّ جمع الصحابة لم يكن جمع ترتيب، وإنّما كان جمعاً لما كانوا يعلمونه ويحفظونه عن النبيّ صلى الله عليه وآله من السور وآياتها المرتّبة بين دفّتين في مكان واحد.

وأنت خبير بأنّ كيفيّة الجمع الأوّل الذي تدلّ عليها الروايات تدفع هذه الدعوى دفعاً صريحاً، واستدلّوا لذلك بوجوه:

الأوّل: دعوى الإجماع على ذلك؛ قال السيوطي في الإتقان: «أمّا الإجماع فنقَله غير واحد، منهم الزركشي في البرهان، وأبو

جعفر بن الزبير في مناسباته، وعبارته: ترتيب الآيات في سورها واقع بتوقيفه صلى الله عليه وآله وأمره من غير خلاف في هذا بين المسلمين»[١].

إلاّ أنّه إجماع منقول لا يُعتمد عليه بعد وجود الخلاف في أصل التحريف، ودلالة ما تقدّم من الروايات على خلافه.

الثاني: دعوى التواتر على ذلك، قال ابن الحصّار: «ترتيب السور ووضع الآيات مواضعها إنّما كان بالوحي، كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: (ضعوا آية كذا في موضع كذا) وقد حصل اليقين من النقل المتواتر بهذا الترتيب من تلاوة رسول الله صلى الله عليه وآله، وممّا أجمع الصحابة على وضعه هكذا في المصحف»[٢].

وقد نقل السيوطي في الإتقان بعد نقله ما رواه البخاري وغيره بعدّة طرق عن أنس أنّه قال: «مات النبيّ صلى الله عليه وآله ولم يجمع القرآن غير أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد»[٣]. وفي رواية «أُبيّ بن كعب» بدل «أبي

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: ج١ ص٢١٤.

(٢) الإتقان في علوم القرآن: ج١ ص٢٢٠.

(٣) صحيح البخاري: الحديث ٥٠٠٤، كتاب فضائل القرآن، باب القرّاء من

الدرداء»[١].

قال المازري: «وقد تمسّك بقول أنس هذا جماعة من الملاحدة، ولا متمسّك لهم فيه؛ فإنّا لا نسلّم حمله على ظاهره، سلّمناه ولكن من أين لهم أنّ الواقع في نفس الأمر كذلك، سلّمناه لكن لا يلزم من كون كلّ من الجمّ الغفير لم يحفظه كلّه أن لا يكون حفظ مجموعه الجمّ الغفير، وليس من شرط التواتر أن يحفظ كلّ فرد جميعه، بل إذا حفظ الكلّ ولو على التوزيع كفى»[٢].

• أمّا دعوى أنّ ظاهر كلام أنس غير مراد، فهو ممّا لا يُصغى إليه في الأبحاث اللفظية المبنيّة على ظاهر اللفظ إلاّ بقرينة من نفس كلام المتكلِّم أو ما ينوب منابه، أمّا مجرّد الدعوى والاستناد إلى قول آخرين فلا، على أنّه لو حمل كلام أنس على خلاف ظاهره، كان من الواجب أن يحمل على أنّ هؤلاء الأربعة إنّما جمعوا في عهد النبيّ صلى الله عليه وآله معظم القرآن وأكثر سوره وآياته، لا على أنّهم وغيرهم من الصحابة جمعوا جميع القرآن على ما في المصحف العثماني وحفظوا ترتيب سوره وآياته وضبطوا كلّ واحدة منها عن

أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله.

(١) الإتقان في علوم القرآن: ج١ ص٢٤٦.

(٢) المصدر نفسه.

آخرها. فهذا زيد بن ثابت ـ وهو أحد الأربعة المذكورين في حديث أنس والمتصدّي للجمع الأوّل والثاني كليهما ـ يصرّح في رواياته أنّه لم يحفظ جميع الآيات.

• وأمّا قوله: سلّمناه ولكن من أين لهم أنّ الواقع في نفس الأمر كذلك؟ فمقلوب على نفسه، فمن أين لهذا القائل أنّ الواقع في نفس الأمر كما يدّعيه، وقد عرفت الشواهد على خلاف ما يدّعيه؟

• وأمّا قوله أنّه يكفي في تحقّق التواتر أن يحفظ الكلّ كلّ القرآن على سبيل التوزيع، فمغالطة واضحة؛ لأنّه إنّما يفيد كون مجموع القرآن من حيث المجموع منقولاً بالتواتر، وأمّا كون كلّ واحدة واحدة من الآيات القرآنية محفوظة من حيث محلّها وموضعها بالتواتر فلا، وهو ظاهر.

الثالث: إنّه مكتوب في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب. قال البغوي في «شرح السنّة»: «الصحابة جمعوا بين الدفّتين القرآن الذي أنزله الله على رسوله من غير أن زادوا أو نقصوا منه شيئاً، خوف ذهاب بعضه بذهاب حَفَظته، فكتبوه كما سمعوا من رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم من غير أن قدّموا شيئاً أو أخّروا أو وضعوا له ترتيباً لم يأخذوه من رسول الله صلّى الله عليه [وآله]

وسلّم، وكان رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم يلقّن أصحابه ويعلِّمهم ما نزل عليه من القرآن على الترتيب الذي هو الآن في مصاحفنا بتوقيف جبريل إيّاه على ذلك، وإعلامه عند نزول كلّ آية أنّ هذه الآية تُكتب عقيب آية كذا في سورة كذا، فثبت أنّ سعي الصحابة كان في جمعه في موضع واحد لا في ترتيبه، فإنّ القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب، أنزله الله جملة إلى السماء الدُّنيا ثمّ كان ينزّله مفرّقاً عند الحاجة، وترتيب النزول غير ترتيب التلاوة»[1].

• **أمّا قولهم** أنّ الصحابة إنّما كتبوا المصحف على الترتيب الذي أخذوه عن النبيّ صلى الله عليه وآله من غير أن يخالفوه في شيء.

فممّا لا يدلّ عليه شيء من الروايات المتقدّمة.

وإنّما المسلّم من دلالتها أنّهم إنّما أثبتوا ما قامت عليه البيّنة من متن الآيات، ولا إشارة في ذلك إلى كيفيّة ترتيب الآيات النازلة مفرّقة، وهو ظاهر. نعم، في رواية ابن عبّاس المتقدِّمة عن عثمان ما يُشير إلى ذلك، غير أنّ الذي فيه أنّه كان صلى الله عليه وآله يأمر بعض كتّاب الوحي بذلك، وهو غير إعلامه جميع الصحابة ذلك، على أنّ الرواية معارضة بروايات الجمع الأوّل وأخبار نزول بسم الله وغيرها.

---

(١) نقلاً عن الإتقان في علوم القرآن: ج١ ص٢١٩.

• **وأمّا قولهم** أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لقّن الصحابة هذا الترتيب الموجود في مصاحفنا بتوقيف من جبريل ووحي سماويّ.

فكأنّه إشارة إلى حديث عثمان بن أبي العاص المتقدّم في آية: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾، وقد عرفت ممّا تقدّم أنّه حديث واحد في خصوص موضع آية واحدة، وأين ذلك من مواضع جميع الآيات المتفرّقة.

• وأمّا قولهم أنّ القرآن مكتوب على هذا الترتيب في اللوح المحفوظ أنزله الله إلى السماء الدُّنيا ثمّ أنزله مفرّقاً عند الحاجة.. إلخ، فإشارة إلى ما روي مستفيضاً من طرق الفريقين من نزول القرآن جملة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدُّنيا، ثمّ نزوله منها نجوماً إلى النبيّ صلى الله عليه وآله، لكن الروايات ليس فيها أدنى دلالة على كون القرآن مكتوباً في اللوح المحفوظ منظّماً في السماء الدُّنيا على الترتيب الموجود في المصحف الذي عندنا، وهو ظاهر.

• وأمّا قولهم أنّه قد حصل اليقين بالنقل المتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وآله بهذا الترتيب الموجود في المصاحف، فقد عرفت أنّه دعوى خالية عن الدليل، وأنّ هذا التواتر لا خبر عنه بالنسبة إلى كلّ آية آية[1].

---

(١) يراجع بحث صيانة القرآن من التحريف، وكيفيّة جمعه وترتيب سوره

موقف القائلين بأنّ القرآن جمع في عهد النبيّ الأكرم

في قِبال الاتجاه السابق الذي كان يعتقد أنّ جمع القرآن إنّما كان في عهد أبي بكر، وهو ما اختاره جمهور أتباع الخلفاء وتبعهم على ذلك بعض أعلام مدرسة أهل البيت عليهم السلام، هناك اتّجاه آخر في مدرسة أهل البيت يعتقد أنّ القرآن كان قد جمع على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، وهذا ما اختاره جملة من الأعلام منهم السيّد الخوئي قدس سره في «البيان»، إذ إنّه بعد أن استعرض جلّ الروايات المتقدّمة في بيان كيفيّة جمع القرآن قال: «هذه أهمّ الروايات التي وردت في جمع القرآن، وهي ـ مع أنّها أخبار آحاد لاتفيدنا علماً ـ مخدوشة من جهات شتّى»:

الجهة الأولى: إنّ هذه الروايات معارضة بما دلّ على أنّ القرآن كان قد جُمع وكُتب على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله.

• فقد روى جماعة، منهم ابن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، والترمذي، والنسائي، وابن حبّان، والحاكم، والبيهقي، والضياء المقدسي، عن ابن عبّاس قال: «قلت لعثمان بن عفّان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني، وإلى براءة وهي من المئين، فقرنتم بينهما ولم تكتبوا بينهما سطر «بسم الله الرحمن

وآياته، مفصّلاً في الميزان في تفسير القرآن: ج٢ ص١٠٤ ـ ص١٣٢.

الرحيم» ووضعتموها في السبع الطوال؟ فقال عثمان: كان رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم تنزل عليه السور ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه الشيء دعا بعض من كان يكتب فيقول: ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا. وكانت الأنفال من أوائل ما نزل في المدينة وكانت براءة من آخر القرآن نزولاً، وكانت قصّتها شبيهة بقصّتها، فظننت أنّها منها، فقُبض رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ولم يبيّن لنا أنّها منها، فمن أجل ذلك قرنت بينهما ولم أكتب بينهما سطر «بسم الله الرحمن الرحيم» ووضعتها في السبع الطوال»[١].

• وروى الطبراني وابن عساكر عن الشعبي قال: «جمع القرآن على عهد رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ستّة من الأنصار: أُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، ومعاذ بن جبل، وأبو الدرداء، وسعد بن عبيد، وأبو زيد، وكان مجمع بن جارية قد أخذه إلاّ سورتين أو ثلاث»[٢].

• وكذلك الرواية المتقدمة التي رواها البخاري عن أنس بن مالك.

ولعلّ قائلاً يقول: إنّ المراد من الجمع في هذه الروايات هو الجمع في الصدور لا التدوين.

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: ج١ ص٢١٥.

(٢) منتخب كنـز العمّال: ج٢ ص٥٢.

وهذا القول دعوى لا شاهد عليها، أضف إلى ذلك أنّ حفّاظ القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله كانوا أكثر من أن تُحصى أسماؤهم، فكيف يمكن حصرهم في أربعة أو ستّة!! وأنّ المتصفّح لأحوال الصحابة وأحوال النبيّ صلى الله عليه وآله يحصل له العلم واليقين بأنّ القرآن كان مجموعاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأنّ عدد الجامعين له لا يُستهان به.

وأمّا ما رواه البخاري بإسناده عن أنس قال: مات النبيّ صلى الله عليه وآله ولم يجمع القرآن إلاّ أربعة، فهو مردود ومطروح لأنّه معارض للروايات المتقدِّمة، حتّى لما رواه البخاري بنفسه. يُضاف إلى ذلك أنّه غير قابل للتصديق به، وكيف يمكن أن يحيط الراوي بجميع أفراد المسلمين حين وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله على كثرتهم، وتفرّقهم في البلاد، ويستعلم أحوالهم ليمكنه أن يحصر الجامعين للقرآن في أربعة، وهذه الدعوى تخرّص بالغيب وقولٌ بغير علم.

وصفوة القول: إنّه مع هذه الروايات كيف يمكن أن يصدّق أنّ أبا بكر كان أوّل من جمع القرآن بعد خلافته؟ وإذا سلّمنا ذلك فلماذا أمر زيداً وعمر بجمعه من اللخاف والعُسب وصدور الرجال، ولم يأخذه من عبد الله ومعاذ وأُبيّ وقد كانوا عند الجمع

أحياء، وقد أُمروا بأخذ القرآن منهم. على أنّ زيداً نفسه كان أحد الجامعين للقرآن على ما يظهر من هذه الرواية، فلا حاجة إلى التفحّص والسؤال من غيره بعد أن كان شابّاً عاقلاً غير متّهم كما يقول أبو بكر، أضف إلى جميع ذلك أنّ أخبار الثقلين المتظافرة تدلّنا على أنّ القرآن كان مجموعاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله على ما سنشير إليه.

الجهة الثانية: إنّ هذه الروايات متعارضة مع الكتاب

إنّ هذه الروايات معارضة بالكتاب، فإنّ كثيراً من آيات الكتاب دالّة على أنّ سور القرآن كانت متميّزة في الخارج بعضها عن بعض، وأنّ السور كانت منتشرة بين الناس حتّى المشركين وأهل الكتاب، فإنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قد تحدّى الكفّار والمشركين على الإتيان بمثل القرآن وبعشر سور مثله مفتريات وبسورة مثله، ومعنى هذا أنّ سور القرآن كانت في متناول أيديهم.

وقد أُطلق لفظ الكتاب على القرآن في كثير من آياته الكريمة، وفي قول النبيّ صلى الله عليه وآله: «**إنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي**»، وفي هذا دلالة على أنّه كان مكتوباً مجموعاً، لأنّه لا يصحّ إطلاق الكتاب عليه وهو في الصدور، بل ولا على ما كتب في

اللخاف والعُسب والأكتاف إلاّ على نحو المجاز والعناية، والمجاز لا يحمل اللفظ عليه من غير قرينة، فإنّ لفظ الكتاب ظاهر فيما كان له وجود واحد جمعيّ، ولا يطلق على المكتوب إذا كان مجزّأً غير مجتمع، فضلاً عمّا إذا لم يكتب وكان محفوظاً في الصدور فقط.

ومع فرض المعارضة والمخالفة للقرآن الكريم تسقط هذه الروايات عن الاعتبار، وذلك للروايات المستفيضة التي تأمر بعرْض الحديث على الكتاب والأخذ بما وافقه وطرح ما خالفه؛ قال الإمام الصادق عليه السلام: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: **إنّ على كلّ حقّ حقيقة وعلى كلّ صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه**»[1].

الجهة الثالثة: إنّ هذه الروايات مخالفة لحكم العقل

اتّضح من خلال الأبحاث السابقة أنّ الإسلام كان من أوّل شروعه مبتنياً على أمرين:

الأول: أصل النبوّة والسفارة الإلهيّة.

الثاني: كونه خاتماً للنبوّات والسفارات.

---

(١) تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: ج٢٧ ص١١٠، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث رقم: ١٠،

ومرجع الأخير إلى بقاء الدِّين القويم إلى يوم القيامة واستمرار الشريعة المقدّسة ودوامها، بحيث لا نبيّ بعده ولا ناسخ له أصلاً.

ومن الواضح أنّ الإتيان بالمعجزة المثبتة لهذه الدعوى لابدّ وأن يكون صالحاً لإثبات كلا الأمرين وقابلاً للاستناد إليه في كلتا الدعويين. فالمعجزة في هذا الدِّين تمتاز عن معجزات الأنبياء السالفين، وتختصّ بخصوصيّة لا توجد في معجزات السفراء الماضين، ولأجله تختلف ـ سنخاً ونوعاً ـ عن تلك المعجزات غير الباقية، والأمور الخارقة للعادة التي كان الغرض منها إثبات أصل النبوّة.

ومن المعلوم أيضاً أنّ هذا الوصف إنّما يختصّ به القرآن المجيد، ولا يوجد في معجزات النبيّ صلى الله عليه وآله الأخرى، فإنّه هو المعجزة الوحيدة الخالدة والدليل الفذّ الباقي إلى يوم القيامة، فالقرآن من حين نزوله كان ملحوظاً بهذا الوصف، ومنظوراً من هذه الجهة التي ليس فوقها جهة ، ولا يرى شأن أعظم منها كما لا يخفى.

مع وجود هذه الخصوصيّة للقرآن الكريم، كيف يمكن أن يتصوّر أنّه لم يُجمع في عصر النبيّ صلى الله عليه وآله ولم يعتنِ بشأنه ـ من جهة الجمع ـ الرسول الأعظم ولا أحد من المسلمين،

مع شدّة اهتمامهم به وبحفظه وقراءته وتعليمه وتعلّمه وتدريسه ودراسته، وأخذ فنون المعارف والأحكام والقصص والحِكم وسائر الحقائق منه؟!

بل كيف يعقل أن يوكل النبيّ صلى الله عليه وآله أمر جمْع القرآن إلى مَن بعده سيّما مع علمه بأنّ الذي يتصدّى للجمع بعده ليس متّصفاً بالعصمة، إذ لا محالة يكون جمعه ناقصاً من جهة التحريف، ومن جهة عدم تحقّق التناسب الكامل بين الآيات، ومن الواضح مدخليّته في ترتّب الغرض المقصود منه؛ ضرورة أنّ ارتباط أجزاء الكتاب ووقوع كلّ جزء في موضعه، له كمال المدخلية في ترتّب غرض الكتاب، خصوصاً في القرآن الذي كان غرضه أهمّ الأغراض من ناحية، وعدم كونه منحصراً بعلم خاصّ وفنّ مخصوص من جهة أخرى، فإنّ التناسب في مثله لو لم يُراعَ لا يتحقّق الغرض أصلاً.

فلا محيص عن الالتزام بتحقّق الجمع والتأليف في عصره، وكون سوره وآياته متميّزة بعضها عن بعض، خصوصاً أنّ في القرآن جهات عديدة تكفي كلّ واحدة منها لأن تكون موضعاً لعناية المسلمين، وسبباً لاشتهاره بين الناس، وهذه الجهات هي:

• بلاغة القرآن، فقد كانت العرب تهتمّ بحفظ الكلام البليغ،

ولذلك فهم يحفظون أشعار الجاهلية وخطبها، فكيف بالقرآن الذي تحدّى ببلاغته كلّ بليغ، وأخرس بفصاحته كلّ خطيب لسن، وقد كان العرب بأجمعهم متوجّهين إليه، سواء في ذلك مؤمنهم وكافرهم، فالمؤمن يحفظه لإيمانه، والكافر يتحفّظ به لأنّه يتمنّى معارضته وإبطال حجّته.

• إظهار النبيّ صلى الله عليه وآله رغبته بحفظ القرآن والاحتفاظ به، وكانت السيطرة والسلطة له خاصّة، والعادة تقضي بأنّ الزعيم إذا أظهر رغبته بحفظ كتاب أو بقراءته، فإنّ ذلك الكتاب يكون رائجاً بين جميع الرعية الذين يطلبون رضاه لدين أو دنيا.

• إنّ حفظ القرآن سبب لارتفاع شأن الحافظ بين الناس وتعظيمه عندهم؛ فقد علم كلّ مطّلع على التاريخ ما للقرّاء والحفّاظ من المنزلة الكبيرة والمقام الرفيع بين الناس، وهذا أقوى سبب لاهتمام الناس بحفظ القرآن جملة أو بحفظ القدر الميسور منه.

• الأجر والثواب الذي يستحقّه القارئ والحافظ بقراءة القرآن وحفظه.

هذه أهمّ العوامل التي تبعث على حفظ القرآن والاحتفاظ به،

وقد كان المسلمون يهتمّون بشأن القرآن ويحتفظون به أكثر من اهتمامهم بأنفسهم وبما يهمّهم من مال وأولاد.

وقد ورد أنّ بعض النساء جمعت القرآن؛ أخرج ابن سعد في الطبقات: أنبأنا الفضل بن دُكين قال: حدّثنا الوليد بن عبد الله بن جميع قال: حدّثتني جدّتي عن أُمّ ورقة بنت عبدالله بن الحارث ـ وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يزورها ويسمّيها الشهيدة، وكانت قد جمعت القرآن ـ أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله حين غزا بدراً قالت له: أتأذن لي فأخرج معك أُداوي جرحاكم وأمرّض مرضاكم، لعلّ الله يهدي لي الشهادة؟ قال: «**إنّ الله مُهْدٍ لك شهادة**»[1].

وإذا كان هذا حال النساء في جمع القرآن، فكيف يكون حال الرجال؟ وقد عدّ من حفّاظ القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله جمّ غفير.

عن أنس بن مالك: إنّ رِعلاً وذكوان وعُصيّة وبني لحيان استمدّوا رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم على عدوّ، فأمدّهم بسبعين من الأنصار كنّا نسمّيهم القرّاء في زمانهم، كانوا يحتطبون بالنهار ويصلّون بالليل، حتّى كانوا ببئر معونة قتلوهم

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: ج١ ص٢٥٠.

وغدروا بهم، فبلغ النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم فقنت شهراً يدعو في الصبح على أحياء من أحياء العرب، على رِعْل وذكوان وعُصيّة وبني لحيان[١].

إنّ شدّة اهتمام النبيّ صلى الله عليه وآله بالقرآن، وقد كان له كتّاب عديدون، لاسيّما وأنّ القرآن نزل نجوماً في مدّة ثلاث وعشرين سنة، تورث لنا القطع بأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان قد أمر بكتابة القرآن على عهده؛ روى زيد بن ثابت قال: «كنّا عند رسول الله صلى الله عليه وآله نؤلّف القرآن من الرقاع».

قال الحاكم في المستدرك: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وفيه الدليل الواضح أنّ القرآن إنّما جمع على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»[٢].

وأمّا حفظ بعض سور القرآن أو بعض السورة فقد كان منتشراً جدّاً، وشذّ أن يخلو من ذلك رجل أو امرأة من المسلمين.

• روى عبادة بن الصامت قال: كان رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم يشغل، فإذا قام رجل مهاجر على رسول الله صلّى

---

(١) صحيح البخاري: الحديث ٤٠٩٠، كتاب المغازي، باب غزوة الرجيع... وبئر معونة.

(٢) المستدرك على الصحيحين: ج٢ ص٦١١، كتاب التاريخ.

الله عليه [وآله] وسلّم دفعهُ إلى رجل منّا يعلّمه القرآن»[١].

• وروى كليب قال: «كنت مع عليّ عليه السلام فسمع ضجّتهم في المسجد يقرؤون القرآن فقال: طوبى لهؤلاء...»[٢].

نعم، إنّ حفظ القرآن ولو بعضه كان رائجاً بين الرجال والنساء من المسلمين، حتّى أنّ المسلمة قد تجعل مهرها تعليم سورة من القرآن أو أكثر.

ومع هذا الاهتمام كلّه كيف يمكن أن يُقال أنّ جمع القرآن قد تأخّر إلى خلافة أبي بكر، وأنّ أبا بكر احتاج في جمع القرآن إلى شاهدين يشهدان أنّهما سمعا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله.

الجهة الرابعة: مخالفة هذه الروايات لضرورة تواتر القرآن

إنّ روايات الجمع في عهد أبي بكر مخالفة لما أجمع عليه المسلمون قاطبةً من أنّ القرآن لا طريق لإثباته إلاّ التواتر فإنّها تقول: إنّ إثبات آيات القرآن حين الجمع كان منحصراً بشهادة شاهدين أو بشهادة رجل واحد إذا كانت تعدل شهادتين، وعلى هذا فاللازم أن يثبت القرآن بالخبر الواحد أيضاً، وهل يمكن لمسلم أن يلتزم بذلك؟

---

(١) مسند أحمد : ج٥ ص٣٢٤.

(٢) كنـز العمّال ، فضائل القرآن: ج٢ ص١٨٥.

ولست أدري كيف يجتمع القول بصحّة هذه الروايات التي تدلّ على ثبوت القرآن بالبيّنة، مع القول بأنّ القرآن لا يثبت إلاّ بالتواتر، أفلا يكون القطع بلزوم كون القرآن متواتراً سبباً للقطع بكذب هذه الروايات أجمع؟

ومن الغريب أنّ بعضهم ـ كابن حجر ـ فسّر الشاهدين في الروايات بالكتابة والحفظ[1]. وفي ظنّي أنّ الذي حمله على ارتكاب هذا التفسير هو ما ذكرناه من لزوم التواتر في القرآن، وعلى كلّ حال فهذا التفسير واضح الفساد من جهات:

• لمخالفة صريح تلك الروايات في جمع القرآن وقد سمعتها.

• لأنّ هذا التفسير يلزمه أنّهم لم يكتبوا ما ثبت أنّه من القرآن بالتواتر إذا لم يكن مكتوباً عند أحد، ومعنى ذلك أنّهم أسقطوا من القرآن ما ثبت بالتواتر أنّه من القرآن.

• لأنّ الكتابة والحفظ لا يحتاج إليهما إذا كان ما يُراد كتابته متواتراً، وهما لا يثبتان كونه من القرآن إذا لم يكن متواتراً. وعلى كلّ حال فلا فائدة في جعلهما شرطاً في جمع القرآن.

وعلى الجملة لابدّ من طرح هذه الروايات لأنّها تدلّ على ثبوت القرآن بغير التواتر، وقد ثبت بطلان ذلك بإجماع المسلمين.

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: ج١ ص٢١٠.

الجهة الخامسة: استلزام هذه الروايات للقول بالتحريف.

إنّ الاستناد إلى هذه الروايات لعدم تحقّق الجمع في زمن النبيّ صلى الله عليه وآله وبيد المعصوم، واستكشاف وجود النقص في القرآن من هذا الطريق لا ينطبق على المدّعى، بل اللاّزم على المستدلّ أن يقول بالتحريف من جهة الزيادة أيضاً، ذلك لقضاء العادة بأنّ المستند ـ وهي شهادة شاهدين ـ لا يكون مطابقاً للواقع دائماً؛ ضرورة أنّ الالتزام بكونها كذلك، ودعوى حصول القطع بأنّ كلّ ما شهد به شاهدان أو من بحكمهما، على أنّه من القرآن مطابق للواقع في غاية البُعد، بل الظاهر هو العلم الإجمالي بتحقّق الكذب في البعض، خصوصاً مع ثبوت الدواعي من المنافقين إلى تخريب الدِّين والسعي في اضمحلاله وانهدام بنائه، حينئذ يعلم ـ إجمالاً ـ بوجود الزيادة في القرآن كالنقيصة.

ودعوى أنّ الآية بمرتبتها الواقعة فوق مراتب الكلام البشري فيها قرينة على كونها من القرآن وعدم كونها كلام البشر، مدفوعة بأنّه على ذلك لا تكون شهادة الشاهدين مصدّقة للآية وكونها من كلام الله، بل كانت الآية مصدّقة لها ولكون الشهادة مطابقة للواقع، وعليه فلا حاجة إلى الشهادة أصلاً، وهو خلاف مفاد هذه الروايات.

خلاصة الموقف

اتّضح ممّا تقدّم أنّ هذه الروايات التي تدّعي أنّ الجمع لم يكن على عهد النبيّ صلى الله عليه وآله لا يمكن الأخذ بمضمونها، وأنّه لا محيص عن الالتزام بكون الجمع والتأليف الراجع إلى تمييز الآيات بعضها عن بعض، وتبيين كون الآية الفلانية جزءاً من السورة الفلانية، بل ـ أيضاً ـ موقعها من تلك السورة، وأنّها هي الآية الثانية منها ـ مثلاً ـ أو الثالثة أو الرابعة وهكذا، وكذا تمييز السور بعضها عن بعض واقعاً في عهد النبيّ صلى الله عليه وآله بأمره وإخباره، غاية الأمر تفرّقها وتشتّتها من جهة الأشياء المكتوبة عليها، والمنقوشة فيها كالعسيب واللخاف ومثلهما.

وهذا ما أكّده جملة من علماء الفريقين:

• قال السيّد المرتضى: «إنّ القرآن كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله مجموعاً مؤلّفاً على ما هو عليه الآن، لأنّ القرآن كان يحفظ ويدرس جميعه في ذلك الزمان، حتّى عيّن على جماعة من الصحابة في حفظهم له، وأنّه كان يعرض على النبيّ صلى الله عليه وآله ويُتلى عليه، وأنّ جماعة من الصحابة مثل عبدالله بن مسعود، وأُبيّ بن كعب، وغيرهما، ختموا القرآن على النبيّ صلى الله عليه وآله عدّة ختمات، وكلّ ذلك يدلّ بأدنى تأمّل على أنّه كان مجموعاً مرتّباً غير مبتور ولا مبثوث».

• وقال البلخي في تفسيره المسمّى «جامع علم القرآن» على ما نقله عنه السيّد ابن طاووس في محكي «سعد السعود» ما لفظه: «وإنّي لأعجب من أن يقبل المؤمنون قول من زعم أنّ النبيّ صلىالله عليه وآله ترك القرآن الذي هو حجّة على أُمّته، والذي تقوم به دعوته والفرائض التي جاء بها من عند ربّه، وبه يصحّ دينه الذي بعثه الله داعياً إليه، مفرّقاً في قطع الحرف، ولم يجمعه ولم يُصنّفه ولم يحفظه ولم يُحكم الأمر في قراءته وما يجوز من الاختلاف وما لا يجوز، وفي إعرابه ومقداره وتأليف سوره وآيه، هذا لا يتوهّم على رجل من عامّة المسلمين، فكيف برسول ربّ العالمين صلى الله عليه وآله؟».

دور أبي بكر وعثمان في جمع القرآن

ذكر بعض الأعلام المعاصرين أنّ أبا بكر وعثمان كان لهما دور في جمع القرآن، لكن بمعنىً يختلف عمّا هو محلّ الكلام.

أمّا الأوّل؛ فهو أنّه قد جمع تلك المتفرّقات ـ التي كان شأنها مبيّناً من جميع الجهات، وكانت خالية من نقاط الإبهام والإجمال بتمام المعنى ـ في قرطاس أو مصحف الذي هو بمعنى القرطاس، أو قطع الجلد المدبوغ. وقد وقع التصريح في بعض الكلمات المتقدّمة أنّ أبا بكر هو أوّل من جمع القرآن بين اللوحين. قال ابن

التين وغيره: «إنّ جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حَمَلته، لأنّه لم يكن مجموعاً في موضع واحد، فجمَعَه في صحائف مرتّباً لآيات سوره على ما وقفهم عليه النبيّ صلى الله عليه وآله»[1]. ومعنى ذلك أنّ جمع أبي بكر كان بمنزلة خيط ربط الأوراق المتفرّقة الموجودة في بيت النبيّ صلى الله عليه وآله، ولا يبعد الالتزام بها في بعض تلك الروايات من كون المصحف الذي جمع أبو بكر فيه القرآن هو الذي كان عنده زمن حياته، وكان بعده عند عمر، وانتقل منه إلى حفصة بنته زوج النبيّ صلى الله عليه وآله.

وبهذا يظهر أنّ الإشكال والاشتباه إنّما نشأ من الخلط وعدم تبيّن مفهوم كلمة «الجمع» الواقعة في الروايات، وتخيّل كون المراد من هذه الكلمة هو الذي وقع محلاًّ للبحث في المقام، ومورداً للنقض والإبرام، وهذا يستلزم شيئاً من التوضيح وإن كان المتأمّل قد ظهر له الفرق، فنقول:

أمّا الجمع الذي هو محلّ البحث في المقام فهو الجمع بمعنى التأليف والتركيب وجعل كلّ آية في السورة التي هي جزء لها في موضعها من تلك السورة، والجمع بهذا المعنى لا يكون إلاّ وظيفة النبيّ ـ بما هو نبيّ ـ ولم يتحقّق إلاّ منه، ولا معنى لصدوره من

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: ج١ ص٢١٣.

غيره حتّى في عصره وزمن حياته، ومنه يظهر أنّ الروايات الدالّة على تحقّق الجمع من أشخاص معيّنين في زمن النبيّ صلى الله عليه وآله، لا يُراد بها هذا المعنى، فإنّ مثل أُبيّ بن كعب لا يقدر على ذلك وإن كان في حياة النبيّ صلى الله عليه وآله؛ ضرورة أنّه من شؤون القرآن وما به تقوم حقيقته، ولا طريق له إلاّ الوحي.

وأمّا الجمع الوارد في الروايات المتقدِّمة، أعمّ من الروايات الدالّة على عدم تحقّقه في زمن النبيّ صلى الله عليه وآله، والروايات الدالّة على تحقّقه في زمنه من ناحية أشخاص آخرين، فالمراد به هو جمع المتفرّقات والمتشتّتات من جهة الأشياء المكتوبة عليها والمنقوشة فيها، غاية الأمر أنّ الجمع في زمن النبيّ صلى الله عليه وآله كان بمعنى القدرة على تحصيل القرآن بأجمعه وحصوله له كذلك.

وبعبارة أُخرى: كان عنده جميع القرآن في الأشياء المتفرّقة، والجمع بعد حياته بمعنى جمعه بين اللوحين وفي القرطاس والمصحف.

فقد ظهر أنّ الجمع ـ بمعناه الذي هو محلّ الكلام ـ بعيد عن مفاد جميع الروايات بمراحل، وأنّ المتّصف به لا يكون غير النبيّ صلى الله عليه وآله بوجه، فالروايات وكذا التواريخ الدالّة على تحقّق الجمع من أشخاص في زمن النبيّ صلى الله عليه وآله أجنبيّ

عن المقام.

أمّا الدور الذي قام به عثمان في جمع القرآن، فليس هو بمعنى أنّه جمع الآيات والسور في مصحف، بل بمعنى جمع المسلمين على قراءة إمام واحد، وأحرق المصاحف الأُخرى التي تخالف ذلك المصحف، وكتب إلى البلدان أن يحرقوا ما عندهم منها، ونهى المسلمين عن الاختلاف في القراءة. وهذا ما تقدّم بيانه سابقاً، وصرّح به جملة من الأعلام.

• قال الحارث المحاسبي: «المشهور عند الناس أنّ جامع القرآن عثمان، وليس كذلك، إنّما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد على اختيار وقع بينه وبين مَن شهده من المهاجرين والأنصار، لمّا خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في حروف القراءات، فأمّا قبل ذلك فقد كانت المصاحف بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي نزل بها القرآن»[1].

• وهذا الذي قام به عثمان من جمع المسلمين على قراءة واحدة، وهي القراءة التي كانت متعارفة بين المسلمين، والتي تلقّوها بالتواتر عن النبيّ صلى الله عليه وآله، وأنّه منع عن القراءات الأُخرى المبتنية على أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف، وإن

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: ج١ ص٢١٤.

لم ينتقده عليه أحد من المسلمين، وذلك لأنّ الاختلاف في القراءة كان يؤدّي إلى الاختلاف بين المسلمين وتمزيق صفوفهم وتفريق وحدتهم، بل كان يؤدّي إلى تكفير بعضهم بعضاً. لكن الأمر الذي أُخذ عليه هو إحراقه لبقيّة المصاحف، وأمره أهالي الأمصار بإحراق ما عندهم من المصاحف، وقد اعترض على عثمان في ذلك جماعة من المسلمين، حتّى سمّوه بحرّاق المصاحف.

وهذا ما نصّ عليه البخاري في صحيحه حيث قال في ذيل رواية عن أنس بن مالك: «حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف، ردّ عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كلّ أُفق بمصحف ممّا نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كلّ صحيفة أو مصحف أن يُحرق»[1].

تحصّل من جميع ما ذكرنا أنّ لفظ «الجمع» الذي يُستعمل في مسألة جمع القرآن يكون له أربعة معان، وقد وقع بينها الخلط، ولأجله تحقّق الانحراف الذي أدّى إلى الالتزام بالتحريف الذي يوجب تزلزل الدِّين وضعف المسلمين، وهذه المعاني هي:

١ ـ الجمع، بمعنى التأليف والتركيب وجعل كلّ آية في

---

(١) صحيح البخاري: ص٩٩٢، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، الحديث: ٤٩٨٧.

السورة التي هي جزء لها وفي موضعها من تلك السورة، وكونها آية ثانية لها ـ مثلاً ـ أو ثالثة أو رابعة وهكذا. والجمع بهذا المعنى هو محلّ البحث والكلام، وقد عرفت أنّ الجامع بهذا المعنى لا يكون إلاّ النبيّ بما أنّه نبيّ، وبعبارة أُخرى لا طريق له إلاّ الوحي، ولا يصلح إسناده إلى غير النبيّ صلى الله عليه وآله بوجه، وسيأتي مزيد توضيح له في بحث ترتيب الآيات القرآنية.

٢ ـ الجمع، بمعنى تحصيل القرآن بأجمعه من الأشياء المتفرّقة المكتوب عليها، ومرجعه إلى كون الجامع واجداً لجميع القرآن من أوّله إلى آخره، وهذا هو الجمع المتحقّق في عصر النبيّ صلى الله عليه وآله والمنسوب إلى غيره من الأشخاص المعدودين، وربما يراد من الجمع بهذا المعنى جمع القرآن بجميع شؤونه من التأويل والتفسير وشأن النزول وغيره، وهو المراد من الجمع الذي تدلّ الروايات الكثيرة الآتية على اختصاصه بمولانا أمير المؤمنين عليه السلام.

٣ ـ الجمع بمعنى جمع المتفرّقات وكتابتها في شيء واحد كالقرطاس والمصحف، بناءً على مغايرته للقرطاس، وهذا هو الجمع المنسوب إلى أبي بكر.

٤ ـ الجمع، بمعنى جمع المسلمين على قراءة واحدة من القراءات المختلفة التي نشأت من اختلاف ألسنة القبائل

والأماكن، وهذا هو المراد من الجمع المنسوب إلى عثمان كما عرفت آنفاً.

ولعلّ هذا ما أشار إليه الحاكم في «المستدرك» من أنّ القرآن جُمع ثلاث مرّات. ففي ذيل هذا الحديث الذي رواه الترمذي عن زيد بن ثابت (قال: كنّا عند رسول الله صلى الله عليه وآله نؤلّف القرآن من الرقاع)[١] ـ الرقاع: جمع رقعة، وقد تكون من جلد أو رقّ أو كاغذ ـ وعبّر عنه أنّه صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، قال ـ الحاكم ـ : «وفيه البيان الواضح أنّ جمع القرآن لم يكن مرّة واحدة، فقد جمع بعضه بحضرة الرسول صلى الله عليه وآله، ثمّ جمع بعضه بحضرة أبي بكر الصدِّيق، والجمع الثالث في خلافة عثمان بن عفّان...»[٢].

وهذا ما أشار إليه البغوي أيضاً كما سنشير إليه لاحقاً.

توقيفيّة ترتيب السور والآيات

الاتجاه الذي ذهب إليه مشهور أعلام مدرسة أهل البيت عليهم السلام أنّ ترتيب السور ليس توقيفيّاً، وهذا ما ذهب إليه

---

(١) جامع الترمذي، كتاب المناقب، باب في فضل الشام واليمن، ص٦٠٧، الحديث: ٣٩٥٤.

(٢) المستدرك على الصحيحين: ج٢ ص٢٢٩.

جمهور علماء أهل السنّة، وقالوا: إنّ الموجود إنّما هو باجتهاد من الصحابة، وإن خالف فيه بعضهم، كالزركشي والكرماني وبعض آخر.

قال السيوطي: «وأمّا ترتيب السور، فهل هو توقيفي أيضاً، أو هو باجتهاد من الصحابة؟ خلاف؛ فجمهور العلماء على الثاني، منهم مالك والقاضي أبو بكر في أحد قوليه.

قال ابن فارس: جمْع القرآن على ضربين: أحدهما تأليف السور، كتقديم السبع الطوال وتعقيبهما بالمئين، فهذا هو الذي تولّته الصحابة.

وأمّا الجمع الآخر وهو جمع الآيات في السور، فهو توقيفيّ تولاّه النبيّ صلى الله عليه وآله كما أخبر به جبريل عن أمر ربّه.

وممّا استدلّ به لذلك اختلاف مصاحف السلف في ترتيب السور، فمنهم من رتّبها على النزول، وهو مصحف عليّ، كان أوّله: إقرأ ثمّ المدّثر، ثمّ ن، ثمّ المزّمّل، ثمّ تبّت، ثمّ التكوير، وهكذا إلى آخر المكّي والمدني. وكان أوّل مصحف ابن مسعود: البقرة، ثمّ النساء، ثمّ آل عمران، على اختلاف شديد، وكذا مصحف أُبيّ وغيره.

وذهب إلى الأوّل جماعة.

قال أبو بكر الأنباري: أنزل الله القرآن كلّه إلى سماء الدُّنيا، ثمّ فرّقه في بضع وعشرين، فكانت السورة تنزل لأمر يحدث، والآية جواباً لمستخبر، ويوقف جبريل النبيّ صلى الله عليه وآله على موضع الآية والسورة، فاتّساق السور كاتّساق الآيات والحروف، كلّه عن النبيّ صلى الله عليه وآله، فمن قدّم سورة أو أخّرها فقد أفسد نظم القرآن.

وقال الكرماني: ترتيب السور هكذا هو من عند الله في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب، وعليه كان صلى الله عليه وآله يعرض على جبريل كلّ سنة ما كان يجتمع عنده منه، وعَرَضه عليه في السنة التي توفّي فيها مرّتين.

وقال البيهقي في «المدخل»: «كان القرآن على عهد النبيّ صلى الله عليه وآله مرتّباً سوره وآياته على هذا الترتيب»[1].

والحاصل أنّ مسألة ترتيب السور خلافية، وإن كان التعبير بـ «الكتاب» الظاهر في النظم والترتيب من جميع الجهات في عصر النبيّ صلى الله عليه وآله وعهده، وانقسام السور بالأقسام الأربعة: الطوال، والمئين، والمثاني، والمفصّل، في عصره أيضاً، وبعض الأُمور الأُخرى كالتعبير عن السورة الأُولى بـ «فاتحة

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: ج١ ص٢٢٠.

الكتاب» ربما يؤيّد كون الترتيب أيضاً بتوقيف من الرسول صلى الله عليه وآله وبأمر من جبرئيل.

أمّا ترتيب الآيات، فالمشهور بين أعلام مدرسة أهل البيت أنّه توقيفيّ وهذا ما اختاره جمهور علماء أهل السنّة أيضاً؛ قال السيوطي: «الإجماع والنصوص المترادفة على أنّ ترتيب الآيات توقيفي.

أمّا الإجماع، فنقله غير واحد، منهم الزركشي في البرهان، وأبو جعفر بن الزبير في مناسباته، وعبارته: ترتيب الآيات في سورها بتوقيفه صلى الله عليه وآله وأمره، من غير خلاف في هذا بين المسلمين.

وأمّا النصوص، فهي كثيرة:

منها: ما رواه مسلم أنّ عمر بن الخطّاب خطب يوم جُمعة، فذكر نبيّ الله صلى الله عليه وآله... ثمّ قال: إنّي لا أدع بعدي شيئاً أهمّ عندي من الكلالة، ما راجعت رسول الله صلى الله عليه وآله في شيء ما راجعته في الكلالة، وما أغلظ لي في شيء ما أغلظ لي فيه، حتّى طعن بإصبعه في صدري، وقال: «**يا عمر! ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء؟**»[1].

---

(١) صحيح مسلم: كتاب الفرائض، باب ميراث الكلالة: ص٦٥٩، ح ١٦١٧.

ومنها: الأحاديث في خواتيم سورة البقرة: عن عبد الرحمن بن يزيد قال: لقيت أبا مسعود عند البيت، فقلت: حديث بلغني عنك في الآيتين في سورة البقرة؟ فقال: نعم، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**الآيتان من آخر سورة البقرة من قرأهما في ليلة كفتاه**»[١].

ومنها: ما رواه مسلم عن أبي الدرداء أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «**من حفظ عشر آيات من أوّل سورة الكهف، عُصم من الدجّال**» . وفي لفظ عنده: «**من قرأ العشر الأواخر من سورة الكهف**»[٢].

قال البغوي في «شرح السنّة»: «الصحابة رضي الله عنهم جمعوا بين الدفّتين القرآن الذي أنزله الله على رسوله، من غير أن زادوا أو نقصوا منه شيئاً، خوف ذهاب بعضه بذهاب حَفَظَته، فكتبوه كما سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وآله من غير أن قدّموا شيئاً أو أخّروا، أو وضعوا له ترتيباً لم يأخذوه من رسول الله صلى الله عليه وآله، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يلقّن أصحابه ويعلّمهم ما نزل عليه من القرآن على الترتيب الذي هو الآن في مصاحفنا، بتوقيف جبريل إيّاه على ذلك، وإعلامه عند

---

(١) صحيح مسلم ، كتاب الصلاة، باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة: ص٣١٥، الحديث: ٨٠٧، وأخرجه البخاري، الحديث: ٥٠٠٩، ٥٠٥١.

(٢) صحيح مسلم : ص٣١٦، الحديث: ٨٠٩ .

نزول كلّ آية أنّ هذه الآية تُكتب عقب آية كذا في سورة كذا، فثبت أنّ سعي الصحابة كان في جمعه في موضع واحد لا في ترتيبه، فإنّ القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب، أنزله الله جملةً إلى السماء الدُّنيا، ثمّ كان يُنزله مفرّقاً عند الحاجة»[١].

وقال القاضي أبو بكر في «الانتصار»: «الذي نذهب إليه أنّ جميع القرآن الذي أنزله الله وأمر بإثبات رسمه، ولم ينسخه ولا رفع تلاوته بعد نزوله، هو هذا الذي بين الدفّتين، الذي حواه مصحف عثمان، وأنّه لم ينقص منه شيء ولا زيدَ فيه، وأنّ ترتيبه ونظمه ثابت على ما نظمه الله تعالى، ورتّبه عليه رسوله من آي السور، لم يقدَّم من ذلك مؤخَّر ولا أُخّر مقدَّم، وأنّ الأُمّة ضبطت عن النبيّ ترتيب آي كلّ سورة ومواضعها، وعرفت مواقعها، وأنّه يمكن أن يكون الرسول صلى الله عليه وآله قد رتّب سوره، وأن يكون قد وكل ذلك إلى الأُمّة بعده، ولم يتولّ ذلك بنفسه»[٢].

ويؤيّده التعبير بـ «السورة» ـ التي معناها مجموعة آيات متعدّدة مترتّبة مشتملة على غرض واحد أو أغراض متعدّدة

---

(١) شرح السنّة: ج٥ ص٥٢١، نقلاً عن الإتقان في علوم القرآن: النوع الثامن عشر: في جمعه وترتيبه: ج١ ص٢١٩.

(٢) الإتقان في علوم القرآن: ج١ ص٢١٩.

مرتبطة ـ في نفس الكتاب العزيز في مواضع متكثّرة، سيّما الآيات الواقعة في مقام التحدّي؛ قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (البقرة: ٢٣)، ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللهِ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (هود: ١٣).

وكذا في لسان النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله والأحكام المترتّبة على السورة، كوجوب قراءتها في الصلاة الفريضة بعد حكاية الفاتحة واستحبابها، ومثل ذلك لا يلائم تفرّق الآيات وعدم وضوح كون كلّ واحدة منها جزءاً من أجزاء السورة التي هي جزء لها كما لا يخفى.

ممّا تقدّم اتّضح معنى ما ذكره الطباطبائي سابقاً من أنّ وقوع بعض الآيات القرآنية ـ التي نزلت متفرّقة ـ موقعها التي هي فيه الآن، لم يخلُ عن مداخلة من الصحابة بالاجتهاد، وأنّ رواية عثمان بن أبي العاص عن النبيّ صلى الله عليه وآله: أتاني جبرئيل فأمرني أن أضع هذه الآية بهذا الموضع من السورة: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ...﴾ لا يدلّ على أزيد من فعله صلى الله عليه وآله في بعض الآيات في الجملة لا بالجملة.

واستدلّ على ذلك بالروايات المستفيضة الواردة من طرق

الفريقين أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وأصحابه إنّما كانوا يعلمون تمام السورة بنزول البسملة، وهي صريحة في دلالتها على أنّ الآيات كانت مرتّبة عند النبيّ صلى الله عليه وآله بحسب ترتيب النزول، فكانت المكّيات في السور المكّية والمدنيات في السور المدنية، إلاّ أن تفرض سورة نزل بعضها بمكّة وبعضها بالمدينة، ولا يتحقّق هذا الفرض إلاّ في سورة واحدة، ولازم ذلك أن يكون ما نشاهده من اختلاف مواضع الآيات مستنداً إلى اجتهاد الصحابة.

إلاّ أنّه يمكن أن يُقال: إنّ رواية عثمان بن أبي العاص وإن كانت بظاهرها لا تدلّ على العموم والشمول، إلاّ أن يُستفاد منها ذلك بعد ملاحظة أنّه لا خصوصيّة لموردها، خصوصاً بعدما ذكرنا من الجهات التي ترجع إلى كون الآيات مرتّبة في عهده وبيده صلى الله عليه وآله.

والروايات الدالّة على أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله والمسلمين إنّما كانوا يعلمون تمام السورة بنزول البسملة لا تنافي صدور الأمر أحياناً بوضع آية كذا في السورة الفلانية، فإنّ كون العلم بتمام السورة متوقّفاً على نزول البسملة لا دلالة فيه على عدم إمكان وضع آية فيها بأمر من جبرئيل أصلاً.

الخلاصة: ما تقدّم من الأدلّة المثبتة لكون القرآن مجموعاً في عهد النبيّ صلى الله عليه وآله وبيده ومرتّباً في زمنه، إن لم يكن مثبتاً لكون ترتيب السور أيضاً بأمره ونظره، فلا أقلّ من إثباته لكون ترتيب الآيات وتشكيل السور كذلك، ضرورة أنّ له المدخلية الكاملة في ترتّب غرض الكتاب وحصول الغاية المقصودة، لأنّ المطالب المتفرّقة المتشتّتة لا تفي بتحقّق الغرض.

فالدليل على ترتيب الآيات هو الدليل المتقدِّم على تحقّق الجميع في عهد النبيّ وبيده صلى الله عليه وآله[1].

---

(١) ينظر: البيان في تفسير القرآن : ص٢٣٩ ـ ٢٥٩؛ مدخل إلى التفسير : ص٢٤٩ ـ ٢٦٧.

مصادر الكتاب

١. **الإتقان في علوم القرآن** الإمام السيوطي (ت: ٩١١هـ) دار الفكر، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦.

٢. **الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد**، محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد، طبعة المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، قم ١٤١٣هـ.

٣. **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، يوسف بن عبد البرّ، تحقيق: عليّ بن محمد البجاوي، طبعة مصر، القسم الثالث.

٤. **الأصول العامّة للفقه المقارن، مدخل إلى دراسة الفقه المقارن**، العلاّمة محمّد تقي الحكيم، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.

٥. **الأصول من الكافي**، لثقة الإسلام أبي جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، دار صعب، دار التعارف.

٦. **الاعتقادات** ، أبو جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه الصدوق، تصحيح: عصام عبد السيّد، طبعة المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، قم، ١٤١٣هـ.

٧. **آلاء الرحمن في تفسير القرآن**، العلاّمة محمد جواد البلاغي النجفي، مؤسسة البعثة، قسم الدراسات الإسلامية، قم، ١٤٢٠ هـ.

٨. **أنوار الهداية في التعليقة على الكفاية**، تأليف الإمام الخميني، تحقيق: مؤسّسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، قم، الطبعة الأُولى، ١٤١٣ هـ.

٩. **أوائل المقالات والمذاهب المختارات** ، محمّد بن محمد بن النعمان (الشيخ المفيد)، تعليق: فضل الله الزنجاني، طبعة المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، قم ١٤٢٣هـ.

١٠. **البيان في تفسير القرآن**، زعيم الحوزة العلمية السيد أبو القاسم الخوئي، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، بيروت ١٣٩٥ هـ.

١١. **التبيان في تفسير القرآن**، تأليف، شيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن حسن الطوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٢. **التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور التونسي** ، ، تأليف سماحة الأستاذ الإمام الشيخ محمّد الطاهر ابن عاشور، طبعة جديدة منقّحة ومصحّحة، مؤسّسة التاريخ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

١٣. **التحقيق في كلمات القرآن الكريم**، حسن المصطفوي.

١٤. **تفسير الصافي**، تأليف: أستاذ عصره ووحيد دهره المولى محسن الملقّب بالفيض الكاشاني، المتوفّى سنة ١٠٩١هـ، منشورات مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٧٩.

١٥. **تفسير العياشي** ، تأليف: الشيخ أبي النضر محمد بن مسعود العياشي، المتوفّى نحو: ٣٢٠ هـ، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسّسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٦. **تفسير القمّي** ، لأبي الحسن عليّ بن إبراهيم القمّي، صحّحه وعلّق عليه وقدّم له حجّة الإسلام العلاّمة السيّد طيّب الموسوي الجزائري، مطبعة النجف ١٣٨٧هـ.

١٧. **التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب** ، للإمام فخر الدين محمّد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي، ٥٥٤ ـ ٦٠٤هـ ، منشورات محمّدعلي بيضون لنشر كتب السنّة والجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٨. **تهذيب الأصول** ، تقرير العلاّمة الأكبر الأستاذ الأعظم آية الله العظمى روح الله الموسوي الخميني، بقلم جعفر السبحاني التبريزي، مطبعة مهر، إيران ـ قم.

١٩. **الخصال** ، للشيخ الصدوق ، للشيخ الجليل الأقدم الصدوق أبي جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المتوفّى سنة ٣٨١هـ ، صحّحه وعلّق عليه: علي أكبر الغفاري، مؤسّسة النشر الإسلامي، التابعة لجماعة المدرّسين في الحوزة العلمية بقم المقدّسة.

٢٠. **الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور**، للإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ .

٢١. **الذخيرة في علم الكلام** ، الشريف المرتضى علم الهُدى عليّ بن الحسين الموسوي، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني، مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤١١هـ .

٢٢. **سلامة القرآن من التحريف وتفنيد الافتراءات على الشيعة الإمامية**، تأليف: الدكتور فتح الله المحمّدي (نجّار زادگان) أستاذ مساعد في العلوم الإسلامية بجامعة طهران، ١٤٢٤هـ .

٢٣. **سنن الدارمي**، أبو محمّد عبد الله بهرام الدارمي، دار إحياء السنّة النبويّة.

٢٤. **شواهد التنـزيل لقواعد التفصيل**، عبيد الله بن عبد الله بن أحمد الحاكم الحسكاني، طبعة بيروت.

٢٥. **صحيح البخاري**، تصنيف الإمام الحافظ أبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري، المتوفّى سنة٢٥٦، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية.

٢٦. **الفروع من الكافي**، تأليف: ثقة الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي المتوفّى سنة ٣٢٨هـ، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م .

٢٧. **فهم القرآن، دراسة على ضوء المدرسة السلوكية**، الناشر: مؤسّسة العروج، ١٤٢٤هـ .

٢٨. **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٢٨هـ) دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٩. **كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغرّاء** ، لمؤلّفه المحقّق والفقيه الأصولي العالم الكامل الشيخ جعفر المدعوّ بكاشف الغطاء قدّس سرّه، انتشارات مهدويّ.

٣٠. **مجمع البيان في تفسير القرآن**، الشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

٣١. **المستدرك على الصحيحين في الحديث** ، للحاكم النيسابوري، وفي ذيله **تلخيص المستدرك** للذهبي، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م.

٣٢. **الميزان في تفسير القرآن** للعلاّمة السيّد محمد حسين الطباطبائي، منشورات مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ .

٣٣. **نهج البلاغة**، الإمام عليّ عليه السلام، ضبط نصّه وابتكر فهارسه العلميّة الدكتور صبحي الصالح، من منشورات دار الهجرة، قم.

ما صدر للسيد كمال الحيدري

١. **اللباب في تفسير الكتاب** (الجزء الأول: تفسير سورة الحمد).

٢. **أصول التفسير؛ مقارنة منهجية بين آراء الطباطبائي وأبرز المفسّرين.**

٣. **تأويل القرآن؛ النظرية والمعطيات.**

٤ـ٥. **معرفة الله**. بقلم: طلال الحسن (١-٢).

٦. **الراسخون في العلم؛ مدخل لدراسة ماهية علم المعصوم وحدوده ومنابع إلهامه**. بقلم: الشيخ خليل رزق.

٧ـ٨. **المعاد؛ رؤية قرآنية**. بقلم: خليل رزق. (١-٢).

٩ـ١٠. **التوحيد، بحوث تحليلية في مراتبه ومعطياته**. بقلم: جواد علي كسّار. (١-٢).

١١. **بحث حول الإمامة**. حوار، بقلم: جواد علي كسّار.

١٢. **الشفاعة؛ بحوث في حقيقتها وأقسامها ومعطياتها.**

١٣. **العرفان الشيعي؛ رؤى في مرتكزاته النظريّة ومسالكه العمليّة**. بقلم: الشيخ خليل رزق.

١٤. **العصمة؛ بحث تحليلي في ضوء المنهج القرآني**. بقلم: محمّد القاضي.

١٥. **يوسف الصدّيق؛ رؤية قرآنية**. بقلم: محمود الجياشي.

١٦. **فلسفة الدين؛ مدخل لدراسة منشأ الحاجة إلى الدين وتكامل الشرائع**. بقلم: الشيخ علي العبادي.

١٧ـ٢٠. **الدروس (شرح الحلقة الثانية)** (١-٤).

٢١. **القطع؛ دراسة في حجّيته وأقسامه**. بقلم: الشيخ محمود نعمة الجيّاشي.

٢٢. **الظنّ؛ دراسة في حجّيته وأقسامه**. بقلم: محمود الجيّاشي.

٢٣. **فلسفة صدر المتألهين؛ قراءة في مرتكزات الحكمة المتعالية**. بقلم: الشيخ خليل رزق.

٢٤. **المُثُل الإلهيّة؛ بحوث تحليلية في نظرية أفلاطون**. بقلم: الشيخ عبد الله الأسعد.

٢٥. **التربية الروحية؛ بحوث في جهاد النفس**.

٢٦. **مدخل إلى مناهج المعرفة عند الإسلاميين**؛ ويشمل الرسائل التالية:

- التفسير الماهوي للمعرفة (بحث في الوجود الذهني).
- نفس الأمر وملاك الصدق في القضايا.
- المدارس الخمس في العصر الإسلامي.
- منهج الطباطبائي في تفسير القرآن.
- خصائص عامّة في فكر الشهيد الصدر.

٢٧. **بحوث في علم النفس الفلسفي**. بقلم: عبد الله الأسعد.

٢٨. **التفقّه في الدين**. بقلم: الشيخ طلال الحسن.

٢٩. **مراتب السير والسلوك إلى الله**. بقلم: الشيخ طلال الحسن.

٣٠ـ٣١. **شرح نهاية الحكمة؛ المرحلة الثانية عشرة، الإلهيّات بالمعنى الأخصّ**. بقلم: الشيخ علي حمود العبادي. (١-٢).

٣٢. **المذهب الذاتي في نظرية المعرفة**.

٣٣ـ٣٤. **شرح بداية الحكمة**. بقلم: الشيخ خليل رزق (١-٢).

٣٥. **التقوى في القرآن؛ دراسة في الآثار الاجتماعية**.

٣٦. **عصمة الأنبياء في القرآن**. بقلم: محمود نعمة الجياشي.

٣٧. **معالم التجديد الفقهي؛ معالجة إشكالية الثابت والمتغيّر في الفقه الإسلامي**. بقلم: الشيخ خليل رزق.

٣٨. **المنهج التفسيري عند العلامة الحيدري**. بقلم: د. طلال الحسن.

٣٩. **المنهج الفقهي عند العلامة الحيدري**. بقلم: طلال الحسن.

٤٠. **بحوث عقائدية** (١-٣).

- العرش والكرسي في القرآن الكريم
- مراتب العلم الإلهي وكيفية وقوع البداء فيه
- التوحيد أساس جميع المعارف القرآنية

٤١. **بحوث عقائدية** (٤-٦).

- الأسماء الحسنى في القرآن الكريم
- رؤية الله بين الإمكان والامتناع
- صيانة القرآن من التحريف

٤٢. **الثابت والمتغيّر في المعرفة الدينيّة**. بقلم: الدكتور علي العليّ.

٤٣. **الإعجاز بين النظرية والتطبيق**. بقلم: محمود الجياشي.

٤٤. **لا ضرر ولا ضرار** (بحث فقهي).

٤٥ـ٤٦. **دروس في الحكمة المتعالية** (١-٢).

٤٧. **علم الإمام؛ بحوث في حقيقة ومراتب علم الأئمّة المعصومين**. بقلم: الشيخ علي حمود العبادي.

٤٨ـ٤٩. **كمال الحيدري؛ قراءة في السيرة والمنهج**. إعداد: الدكتور حميد مجيد هدّو (١-٢).

٥٠. **الولاية التكوينية؛ حقيقتها ومظاهرها**. بقلم: علي حمود العبادي.

٥١ـ٥٢. **الفلسفة؛ شرح كتاب الأسفار الأربعة (الإلهيّات بالمعنى الأعمّ)**. بقلم: الشيخ قيصر التميمي. (١-٢).

٥٣. **العقل والعاقل والمعقول؛ شرح المرحلة الحادية عشرة من كتاب نهاية الحكمة**. بقلم: الشيخ ميثاق طالب.

٥٤. **كتاب المعاد؛ شرح كتاب الأسفار العقلية الأربعة**، الجزء الأوّل. بقلم: عبد الله الأسعد.

٥٥ـ٥٧. **شرح الحلقة الثالثة، للشهيد محمّد باقر الصدر؛ القسم الأوّل**. بقلم: الشيخ حيدر اليعقوبي (١-٣).

٥٨ـ٦٣. **شرح الحلقة الثالثة؛ القسم الثاني: الأصول العملية**. بقلم: الشيخ علي العبادي (١-٦).

٦٤ـ٦٨. **شرح كتاب المنطق؛ للعلامة الشيخ محمّد رضا المظفّر**. بقلم الشيخ نجاح النويني (١-٥).

٦٩. **شرح الحلقة الأولى؛ للشهيد السعيد آية الله العظمى السيّد محمّد باقر الصدر**قدس سره. بقلم: الشيخ سعد الغنامي.

٧٠. **دروس في علم الإمام**. بقلم: الشيخ علي حمود العبادي.

٧١. **دروس في التوحيد**. بقلم: الشيخ علي حمود العبادي.

٧٢ـ٧٤. **منطق فهم القرآن**. بقلم: د. طلال الحسن (١-٣).

٧٥. **معالم الإسلام الأموي**. بقلم: علي المدن.

٧٦. **السلطة؛ وصناعة الوضع والتأويل**. بقلم: علي المدن.

٧٧. **الفتاوى الفقهية** (الرسالة العملية لسماحته، قسم العبادات).

٧٨. **موارد وجوب الزكاة والخلاف في تحديدها** (بحوث في عملية الاستنباط الفقهي/ ١). بقلم: الشيخ ميثاق العسر.

٧٩. **منكر الضروري؛ حقيقته شروطه حكمه** (بحوث في عملية الاستنباط الفقهي/ ٢). بقلم: ميثاق العسر.

٨٠. **هل لخمس أرباح المكاسب أصل قرآني؟** (بحوث في عملية الاستنباط الفقهي/ ٣). بقلم: ميثاق العسر.

٨١. **كتاب الزكاة** (فتاوى فقهية/ ١).

٨٢. **خمس أرباح المكاسب** (فتاوى فقهية/ ٢).

٨٣. **مختارات من أحكام النساء** (فتاوى فقهية/ ٣).

٨٤. **المنتخب في مناسك الحجّ والعمرة** (فتاوى فقهية/ ٤).

٨٥. **مشروع المرجعية الدينية وآفاق المستقبل لدى السيّد كمال الحيدري** (نخبة من الباحثين).

٨٦. **التوبة؛ دراسة في شروطها وآثارها.**

٨٧. **مقدّمة في علم الأخلاق.**

٨٨. **مناهج بحث الإمامة بين النظرية والتطبيق.** بقلم: الشيخ محمّد جواد الزبيدي.

٨٩. **مفهوم الشفاعة في القرآن.** بقلم: محمّد جواد الزبيدي.

٩٠. **في ظلال العقيدة والأخلاق** (مجموعة الكتب الأربعة أعلاه).

٩١. **مدخل إلى الإمامة.**

بحوث ودراسات في طور الطباعة:

٩٢ـ٩٥. **بحوث في فقه المكاسب المحرّمة** (١-٤). بقلم: الشيخ نجاح النويني.

٩٦. **كتاب المعاد؛ شرح كتاب الأسفار العقلية الأربعة،** الجزء الثاني. بقلم: الشيخ عبد الله الأسعد.

٩٧ـ١٠٠. **شرح الحلقة الثالثة؛ القسم الأوّل.** بقلم: الشيخ حيدر اليعقوبي: الأجزاء: ٤ و٥ و٦ و٧.

١٠١. **شرح الأسفار؛ الإلهيات بالمعنى الأعمّ،** الجزء الثالث. بقلم: الشيخ قيصر التميمي.

١٠٢. **المكاسب المحرّمة.**

١٠٣. **الاسم الأعظم** (مفاهيم قرآنية، عقائدية، أخلاقية/ ١).

١٠٤. **الغلوّ** (مفاهيم قرآنية، عقائدية، أخلاقية/ ٢).

١٠٥. **البداء، وكيفية وقوعه في العلم الإلهي** (مفاهيم قرآنية، عقائدية، أخلاقية/ ٣).

١٠٦. **القضاء والقدر، وإشكالية تعطيل الفعل الإنساني** (مفاهيم قرآنية، عقائدية، أخلاقية/ ٤).

١٠٧. **إبداعات العلامة الحيدري، في المنهج والتوحيد والإمامة** (مفاهيم قرآنية، عقائدية، أخلاقية/ ٥)

١٠٨. **صيانة القرآن من التحريف** (مفاهيم قرآنية، عقائدية، أخلاقية/ ٦).